



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور منظمات حقوق الإنسان الوطنية في مكافحة الفساد
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نموذجاً

فراس حلمي محمد أبو عيَّاش

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1447هـ / 2025م

دور منظمات حقوق الإنسان الوطنية في مكافحة الفساد

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نموذجاً

إعداد:

فراس حلمي محمد أبو عيَّاش

المشرف: د. فادي ربايعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
علم الجريمة /كلية الادب/جامعة القدس

1447هـ/2025م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

إجازة الرسالة

دور منظمات حقوق الإنسان الوطنية في مكافحة الفساد
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نموذجاً

اسم الطالب: فراس حلمي محمد أبو عيَّاش

الرقم الجامعي: 21911528

المشرف: د. فادي ربابعة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2025 / 5 / 24 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. فادي ربابعة
2. ممتحناً داخلياً: د. سناء طوطح
3. ممتحناً خارجياً: د. محمد خلاّف

القدس - فلسطين

1447 هـ / 2025 م

الإهداء

إلى والدي الحبيب رحمه الله وأمي الحنونة حفظها الله، إلى الكريمين اللذين تكفلا بتربيتي وتعليمي منذ نعومة أظفاري.

إلى أرواح الشهداء جميع، تقبله الله في عليين.

إلى جميع الأسرى والمعتقلين، أسأل الله أن يفك أسرهم جميعا.

إلى جميع أهلي وإخواني وأخواتي وأصدقائي.

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد الذي أسأل الله تعالى أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن يكون كما يحب ويرضى.

الباحث

فراس ابو عياش

إقرار

أقرّ أنا معد الرسالة أنّها قدمت لجامعة القدس، لنيل دة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.



التوقيع:

الاسم: فراس حلمي محمد أبو عياش

التاريخ: 2025/5/24م

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه، قال تعالى في كتابه العزيز: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" (إبراهيم:7)، قال تعالى: "فَأَتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ" (آل عمران:144)، وامتنالاً لقول المصطفى ﷺ: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) (الترمذي، 1975م، صفحة 403\3 صحيح).

فالشكر أولاً لله تعالى، على هدايته لي وتوفيقه وتفضله عليّ بأن وفقني لسلوك هذا الطريق. كما وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الشفاء والتقدير لفضيلة الدكتور .فادي ربابعة، على تفضله بقبول الإشراف على أطروحتي، فله كل الشكر على ملحوظاته، وتوجيهاته، ونصحه، وتعديله على عملي، والله أسأل أن يجزيه كل الخير ويرفع قدره بالدارين وينفع به وبعلمه، وأتقدم بالشكر الجزيل لجامعة القدس، ممثلة بالقائمين عليها والمدرسين فيها، فلهم علينا فضل ولهم عندنا حق الشفاء والشكر وحفظ الجميل، وأتقدم كذلك بالشكر الجزيل لأصحاب الفضيلة أعضاء لجنة المناقشة الدكتور سناء طوطح، والدكتور محمد خلاف، وكذلك أشكر كل من ساهم في تسهيل العمل لي حتى خرجت هذه الدراسة بهذه الصورة.

الباحث

فراس ابوعياش

المخلص

تُعَدُّ ظاهرة الفساد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما تمثله من تهديد مباشر لمبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وفي السياق الفلسطيني حيث تنسم البيئة السياسية والمؤسسية بقدرٍ من “اللاوطنية” وضعف البنية القانونية الموحدة، يبرز الدور المحوري لمنظمات حقوق الإنسان الوطنية في التصدي لمظاهر الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية. تكمن مشكلة الدراسة في بيان حقيقة الدور الذي تضطلع به المنظمات الحقوقية في تعزيز وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، ومدى فاعليتها في مواجهة الفساد المؤسسي، مع الوقوف على الآليات المعتمدة في أداء هذا الدور، والتحديات التي تواجهها في بيئة تنسم بالتعقيد السياسي والمؤسسي. وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان في السياق الفلسطيني، عبر دراسة الأطر التشريعية الوطنية، واستكشاف طبيعة التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تعزيز قيم النزاهة وحماية الحقوق الأساسية. كما تهدف إلى فهم الإشكاليات المترتبة على ازدواجية الصلاحيات وضعف سيادة القانون في هذا السياق. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتوصيف الدور المؤسسي للمنظمات الحقوقية وآليات عملها، وعلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي في فحص المعطيات النظرية والعملية واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة التجربة الفلسطينية بتجارب دولية مماثلة. وتكوّن مجتمع الدراسة من المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان في فلسطين، بما في ذلك الفروع المحلية للمؤسسات الدولية، واختيرت عينة نوعية مكونة من خمس عشرة مقابلة معمقة. كشفت النتائج عن الدور الحيوي الذي تؤديه منظمات حقوق الإنسان الوطنية، وعلى رأسها الهيئة المستقلة، في ترسيخ مبادئ الشفافية وتعزيز المساءلة من خلال المتابعة القانونية، وبرامج التوعية، والمراقبة الدورية لأداء المؤسسات العامة. كما بينت الدراسة أن التحديات الرئيسية أمام مكافحة الفساد في فلسطين تتمثل في غياب سيادة القانون، وضعف استقلال السلطة القضائية، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات، مما يعيق تحقيق التكامل بين حماية الحقوق وإنفاذ القانون. وأظهرت النتائج أن العلاقة بين هيئة مكافحة الفساد والمنظمات الحقوقية تنسم أحياناً بالتوتر بسبب تباين الأولويات، وأن التشريعات القائمة رغم أهميتها لا تزال تعاني من قصور في التطبيق، ساهمت هذه الدراسة في توضيح الصلة الجوهرية بين مكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان في السياق الفلسطيني، وأبرزت أن النجاح في أحد المجالين مرهون بالتكامل والتنسيق في الآخر.

الكلمات المفتاحية: منظمات حقوق الإنسان، الوطنية، مكافحة الفساد، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

The Role of National Human Rights Organizations in Combating Corruption: The Independent Commission for Human Rights as a Model

Prepared by: Firas Hlmi Mohamad Abu Ayyash

Supervisor: Dr. Fadi Rabay'ah

Abstract

The phenomenon of corruption is considered one of the most serious challenges facing contemporary societies, as it poses a direct threat to the principles of justice, equality, and human rights. In the Palestinian context—characterized by a degree of “statelessness” and a weak, fragmented legal framework—the pivotal role of national human rights organizations emerges in confronting manifestations of corruption and promoting integrity and transparency. The problem addressed in this study lies in examining the actual role undertaken by human rights organizations in promoting and consolidating a culture of human rights, and in assessing their effectiveness in combating institutional corruption. It further explores the mechanisms employed in fulfilling this role and the challenges faced within a politically and institutionally complex environment. The study aims to analyze the relationship between anti-corruption efforts and human rights protection in the Palestinian context by examining national legislative frameworks and exploring the interaction between civil society organizations and the Independent Commission for Human Rights (ICHR) in fostering integrity and safeguarding fundamental rights. It also seeks to understand the issues arising from overlapping jurisdictions and the weakness of the rule of law in this setting. Methodologically, the study adopts a descriptive and analytical approach to delineate the institutional role and operational mechanisms of human rights organizations. It also employs inductive and deductive methods to examine theoretical and empirical data and derive conclusions, as well as a comparative approach to contrast the Palestinian experience with similar international cases.

The study population consists of national institutions working in the field of human rights in Palestine, including local branches of international organizations. A purposive sample of fifteen in-depth interviews was selected. The findings reveal the vital role played by national human rights organizations—foremost the Independent Commission for Human Rights—in consolidating transparency principles and promoting accountability through legal follow-up, awareness programs, and regular monitoring of public institutions’ performance. The study also indicates that the main challenges to combating corruption in Palestine include the absence of the rule of law, weak judicial independence, and overlapping institutional mandates, all of which hinder the integration of human rights protection and law enforcement.

Moreover, the results show that the relationship between the Anti-Corruption Commission and human rights organizations is at times characterized by tension due to differing priorities, and that existing legislation, despite its significance, still suffers from implementation deficiencies. This study contributes to clarifying the intrinsic link between combating corruption and promoting human rights in the Palestinian context, highlighting that success in one domain is contingent upon coordination and complementarity in the other.

Keywords: Human Rights Organizations, National, Combating Corruption, Independent Commission for Human Rights (ICHR)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة

يشكل الفساد ظاهرة عالمية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة وعميقة، ولا يقتصر تأثيره السلبي على الواقع الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، حيث نمت بفضل الجرائم، لأنه يعرقل الوصول إلى العدالة، ويقوض سيادة القانون، ويهدد استقرار الشعوب وأمنهم، وبه ينتشر الظلم والتمييز، ويتجلى ذلك في حرمان أفراد المجتمع من حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والعمل والاقتصاد (عنبر، 2025، صفحة 13).

ولا يخفى الدور المهم الذي تلعبه منظمات حقوق الإنسان في مواجهة الفساد، فقد أشارت لذلك الأمم المتحدة بأنه لا يمكن تطبيق مكافحة الفساد من دون إشراك المنظمات الدولية، مما أدى لبروز أهمية لوجود مثل هذه المنظمات، والتي تبنت نهجا جديدا للوصول للهدف الأسمى من وجودها.

وبأعمال هذه المقاربة برزت أهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الفساد من خلال قيامها بأدوار معينة بدءاً من التثقيف والتدريب، وصولاً بإنذار الجهات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد إلى تلك الحالات التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، مروراً بتقديم الاستشارات (سليمان، 2025، صفحة 284).

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من تعدد المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في فلسطين وتتنوع مهامها وأدواتها الرقابية، فإن مدى فاعلية دور هذه المنظمات في مكافحة الفساد لا يزال يشوبه كثير من الغموض والقصور من حيث التحليل النظري والتطبيق العملي. فرغم الجهود المتزايدة الرامية إلى تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، إلا أن هذه الجهود لم تُحلل بعد بصورة علمية ومنهجية كافية تكشف عن طبيعة الترابط بين حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وآليات التأثير المتبادل بينهما، ومدى انعكاس ذلك على تحقيق الحكم الرشيد في فلسطين.

وفي السياق الفلسطيني، حيث تتسم البيئة السياسية والمؤسسية بقدرٍ من اللادولانية وضعف البنية القانونية الموحدة وتداخل الصلاحيات بين السلطات، يبرز الدور المحوري لمنظمات حقوق الإنسان الوطنية في التصدي لمظاهر الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة المعقدة والمتداخلة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في السياق الفلسطيني، وتحليل الكيفية التي يمكن بها لمنظمات حقوق الإنسان أن تسهم في ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة باعتبارها ركائز أساسية لاحترام الحقوق وتعزيز الحكم الرشيد.

وتتجلى الإشكالية في غياب التكامل والتنسيق الفعّال بين مؤسسات حماية الحقوق وهيئات مكافحة الفساد، وفي محدودية الفهم المتبادل لأدوار كل طرف، الأمر الذي يثير تساؤلات حول حدود هذا التكامل وكيفية تعزيزه من خلال التعاون المؤسسي بين الهيئات ذات الصلة، وعلى رأسها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية. كما تطرح الدراسة تساؤلات حول العوائق القانونية والسياسية والمؤسسية التي قد تحد من فعالية هذا التعاون، ومدى تأثير الفساد على تقييد حقوق الإنسان في فلسطين، في مقابل الدور المحتمل لحقوق الإنسان في الحد من مظاهر الفساد وتعزيز الشفافية.

وتبرز الفجوة البحثية في ندرة الدراسات الفلسطينية والعربية التي تناولت بصورة مباشرة العلاقة البينية بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، ولا سيما في ظل الواقع الفلسطيني الذي يشهد تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية مركبة، تتمثل في استمرار الاحتلال والانقسام الداخلي والأزمة المالية، وهي عوامل أثرت سلباً في قدرة المنظمات الحقوقية على أداء مهامها بفعالية.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو الآتي: ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات حقوق الإنسان في مكافحة الفساد في السياق الفلسطيني؟

1.3 أهمية الدراسة الأهمية النظرية للدراسة

إن موضوع الدراسة يعد من المواضيع الجوهرية في مجال حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، خصوصًا في السياق الفلسطيني الذي يعاني من تحديات معقدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. تسلط الدراسة الضوء على العلاقة المتشابكة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، مما يعزز من الفهم الأكاديمي لهذه العلاقة ويقدم إطارًا نظريًا للمؤسسات المعنية لفهم كيفية تأثير الفساد على تمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية، وكيف أن تعزيز حقوق الإنسان يمكن أن يسهم في الحد من هذه الظاهرة. كما تساهم الدراسة في تطوير الأدبيات المتخصصة حول كيفية تكامل العمل بين المؤسسات الحقوقية والرقابية في بيئات معقدة، مثل فلسطين، حيث تؤثر الاعتبارات السياسية والاجتماعية بشكل كبير على فعالية هذه المؤسسات.

الأهمية التطبيقية للدراسة

على المستوى العملي، تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في سياق العمل المؤسسي في فلسطين. فهي تفتح المجال لتحليل الأداء الفعلي للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، مما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في التعاون بين هذه المؤسسات. كما تقدم توصيات عملية لتطوير آليات التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان وهيئات مكافحة الفساد، مما يعزز من قدرتها على تقديم حلول فعالة لمشاكل الفساد التي تؤثر سلبًا على حقوق المواطن الفلسطيني. في ضوء ذلك، تساهم الدراسة في تحسين السياسات العامة والتشريعات المحلية، بما يضمن تنفيذ أفضل للمعايير الدولية في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل العلاقة بين جهود حماية حقوق الإنسان من جهة وتلك الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في السياق الفلسطيني
- تقييم فعالية المؤسسات الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد
- بيان العوامل والمعوقات في تحقيق الفاعلية المرجوة من هذه المؤسسات.
- اقتراح حلول عملية لتحسين التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في فلسطين

1.5 أسئلة الدراسة وفرضياتها

بناءً على الأهداف التي تم صياغتها، يمكن صياغة أسئلة الدراسة على النحو التالي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في السياق الفلسطيني؟
- ما مدى فعالية المؤسسات الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد في تحقيق أهدافها؟
- ما هي العوامل التي تعوق التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان وهيئات مكافحة الفساد في فلسطين؟
- كيف يمكن تحسين التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في فلسطين؟
- تسهم هذه الأسئلة في استكشاف العلاقة بين الحقوق والفساد، تقييم الأداء المؤسسي، والتطرق للتحديات وكيفية تجاوزها من خلال الحلول العملية.

1.6 مصطلحات الدراسة:

• منظمات حقوق الإنسان الوطنية:

هي المنظمات الخاصة التي لا تستهدف من نشاطها تحقيق الربح، وتعمل وفقاً لقوانين دولة محددة، ولكن، يمارس البعض منها تأثيراً دولياً لا يمكن إنكاره (فرحاني، 2012). ويقصد بها في هذه الدراسة: المؤسسات المستقلة الوطنية التي تُنشأ بموجب تشريعات وطنية، وتُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل الدولة. تتمثل مهامها في مراقبة أداء السلطات العامة، وتلقي الشكاوى، وتقديم التوصيات، ونشر الوعي بحقوق الإنسان. تُعد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين نموذجاً لهذه المنظمات، كونها تمثل الآلية الوطنية لحماية حقوق الإنسان وفق مبادئ باريس لعام 1993 (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2010، صفحة 15).

• حقوق الإنسان:

ويقصد بها في هذه الرسالة: مجموعة الحقوق والحريات الأساسية التي تلازم الإنسان بحكم كونه إنساناً، والتي تكفل له الكرامة والحرية والمساواة والأمن دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو الانتماء السياسي، وتستند في جوهرها إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي للصلادين عام (1966) (الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، [https://www.un.org/ar/global-issues/human-rights\(2022](https://www.un.org/ar/global-issues/human-rights(2022)

• الفساد:

ويعتبر الفساد حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة 15 بأنه: "الفساد هو وعد موظف عمومية بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه، أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح موظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم الموظف بفعل ما أو يمتنع بالقيام بفعل ما عند أداء واجباته الرسمية أو التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما عند أداء واجباته الرسمية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 2004، صفحة 17). ويقصد به في هذه الدراسة: إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب شخصية أو مالية، وهو ظاهرة متعددة الأوجه تتجلى في أشكال مختلفة مثل: الرشوة، الاختلاس، المحسوبية، واستغلال النفوذ (مطر، 2013، صفحة 5).

• مكافحة الفساد:

تشمل مجموعة الإجراءات والسياسات والتشريعات التي تهدف إلى منع الفساد والكشف عنه ومساءلة المتورطين فيه، من خلال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في مؤسسات الدولة والمجتمع. وتعتمد مكافحة الفساد على التعاون بين الهيئات الرسمية والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان (مؤسسة حق، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2005).

• الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم:

هي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فلسطين، أنشئت بمرسوم رئاسي عام 1993، وتتمتع بالاستقلال في عملها، وتُعنى بمراقبة مدى التزام السلطات الفلسطينية بحقوق الإنسان، وتلقي الشكاوى من المواطنين، ومتابعتها مع الجهات المختصة، وتقديم التقارير والتوصيات بشأنها (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2022، صفحة نبذة تعريفية).

1.7 حدود الدراسة

1.7.1 الحدود الموضوعية

تركز هذه الدراسة على تحليل الدور الذي تضطلع به الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في مكافحة الفساد، باعتبارها المؤسسة الوطنية الفلسطينية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتتناول

الدراسة بشكل رئيسي آليات تدخل الهيئة، وأوجه عملها ذات الصلة بالشفافية والمساءلة العامة، دون التوسع في تحليل أدوار مؤسسات حقوقية أخرى. ومع ذلك، تستفيد الدراسة من بعض الأمثلة والتجارب لجهات حقوقية محلية أخرى، بما يخدم التوضيح أو المقارنة الجزئية عند الاقتضاء، دون أن يشكّل ذلك خروجًا عن نطاق التركيز الأساسي.

1.7.2 الحدود المكانية

تتصدر الدراسة جغرافيًا في الضفة الغربية، حيث يجري تحليل نشاط الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ضمن هذا الإقليم فقط، وذلك نتيجة للظروف الاستثنائية السائدة في قطاع غزة، والتي تحول دون إجراء دراسة ميدانية أو تحليل شامل وموضوعي لتدخلات الهيئة هناك. وتُركّز الدراسة على الواقع الحقوقي والمؤسسي في الضفة الغربية كإطار تحليلي يسمح بتقييم فعالية الهيئة في سياق مكافحة الفساد، مع إمكانية الإشارة إلى ممارسات أو توجهات عامة على المستوى الوطني دون الخوض في تفاصيل عمل الهيئة داخل القطاع.

1.7.3 الحدود البشرية

تقتصر هذه الدراسة على فئة محددة من الأفراد الذين يمثلون الإطار البشري الأكثر ارتباطًا بموضوع البحث، كما تشمل عددا من المسؤولين والخبراء في المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، إضافة إلى عينة تم اختيارها وفق الطريقة الطبقية العشوائية من بين العاملين في مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية العاملة في فلسطين، إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية الداعمة لحقوق الإنسان في السياق الفلسطيني، وقد شملت العينة موظفين وخبراء من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ووزارة التنمية وغيرها، تم اختيار هذه الفئة البشرية نظرًا لارتباطها المباشر بموضوع الدراسة من حيث الممارسة الميدانية، والخبرة المؤسسية، والمساهمة في صياغة السياسات العامة ذات الصلة بحقوق الإنسان والنزاهة، بما يعزز من مصداقية النتائج وعمق التحليل.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة

2.1 مقدمة

أصبح الفساد ظاهرة عالمية تواجهها جميع الدول، بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بل تعدّ مشكلة صعبة المعالجة لأنها تتصل بالقيم والسلوكيات والأخلاقيات لدى البشر عبر التاريخ. ويؤثر الفساد بصورة سلبية على التنمية، ويحول دون تحقيق تطلعات الشعوب نحو التقدم والعدالة والاستقرار، إذ يعدّ آفةً تهدّد مقومات المجتمع وآفاقه المتعددة. فالفساد ليس مجرد خلل إداري أو مالي، بل هو من أخطر الجرائم التي تستهدف البنية المؤسسية للدولة، لما لها من تأثير في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والقانونية، والثقافية، كما أنها تُضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. وقد أشار المُحلّلون إلى أن الفساد لا يترك حقاً من حقوق الإنسان إلا وأصابه الضرر (عبيدي ، 2022، صفحة 377).

كما أنّ مكافحة الفساد واجبة على جميع قطاعات الدولة، سواء الحكومية أو الخاصة أو منظمات المجتمع المدني، مما يستلزم تعاوناً وثيقاً بين الحكومة والمجتمع المدني. إذ تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في تفعيل الحراك المجتمعي لمكافحة الفساد، ومن ثم يجب على الحكومة أن تقدم كافة أشكال الدعم والمساندة لهذه المنظمات لتعزيز هذه الشراكة وتحقيق الأهداف المشتركة (أبو عياش، الفساد ليس فقط انتهاكا لحقوق الإنسان، 2020).

<https://cndh.ma/ar/alfsad-fy-hqyqth-lys-fqt-anthaka-lhqwq-alansan-bl-ankar-hty-lfkrt-hqwq-alansan-mn-asasha>

وبناءً على ما سبق، سيتم تقسيم الإطار النظري لهذه الدراسة إلى مبحثين وفق الآتي:

2.2 الفساد كإخلال بالحقوق والحريات الفردية

2.2.1 الفساد في دائرة التعريف

تباينت المقاربات العلمية والقانونية في تعريفها للفساد، ويمكن تقسيم هذه المقاربات إلى اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: التعريفات النظرية الشاملة

يسعى هذا الاتجاه إلى تقديم تعريف محدد ومركّز للفساد، مستنداً إلى معانيه اللغوية التي تشير إلى البطلان والاضطراب، كما ورد في معجم "لسان العرب" (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 296\3). وقد طوّر الباحثون تعريفات اصطلاحية تركّز على إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، كما في أعمال (عبد اللطيف، 2004، صفحة 20)، وتتبنى المنظمات الدولية مثل "منظمة الشفافية الدولية" تعريفاً موجزاً يركّز على "إساءة استخدام السلطة المؤتمنة لتحقيق مكاسب خاصة". كما يحاول الفقهاء والقانونيون صياغة تعريفات قانونية تركز على مخالفة القوانين أو استغلال الثغرات لتحقيق مصالح ذاتية، كما في الشلوي (2016). (عنبر، 2025، صفحة 15)

الاتجاه الثاني: المقاربة العملية

يتبنى هذا الاتجاه مقاربة عملية تركز على تحديد وتعداد صور وأشكال الفساد، نظراً لصعوبة تقديم تعريف نظري جامع. وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مثالاً بارزاً على هذا التوجه، حيث تجرّم ممارسات محددة. وتتبع التشريعات الوطنية غالباً هذا النهج بتحديد جرائم الفساد، كما تشير الاكتشافات الأثرية إلى تركيز الحضارات القديمة على رصد أفعال فساد محددة.

التشريع الفلسطيني : في سياق التشريع الفلسطيني، يتبنى قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته توجهاً يركز على تحديد صور وأشكال الفساد من خلال تعداد الأفعال المجرمة. يعكس هذا التوجه الرغبة في تسهيل تطبيق القانون وإنفاذه من خلال تحديد واضح للممارسات التي تعتبر فساداً (قانون مكافحة الفساد الفلسطيني، 2005، صفحة المادة (1)).

التكامل بين الاتجاهين: يمثل كلا الاتجاهين أهمية في فهم ومكافحة الفساد. حيث يوفر التعريف المحدد إطاراً نظرياً، بينما يركز تحديد الصور على الجانب العملي والتطبيقي. وقد يكون التكامل بينهما هو الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه الظاهرة المعقدة.

التعريف الإجرائي المقترح: في سياق هذا البحث، تضع الدراسة تعريفاً إجرائياً مقترحاً للفساد على النحو التالي: "الفساد هو أي خروج عن التشريعات والإجراءات المنظمة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، يتمثل في تجاوزها أو تجاهلها أو التحايل عليها، ويكون الدافع من ورائه تحقيق منفعة مادية أو معنوية أو شخصية سواء للمخالف نفسه أو لأطراف أخرى، حتى وإن بدت الغاية من الفعل نبيلة."

يتميز هذا التعريف بتركيزه على الفعل المتمثل في الخروج عن الأطر القانونية والإجرائية الناضجة للعمل داخل الجهاز الإداري، بصرف النظر عن درجة هذه المخالفة. كما يتسع ليشمل مختلف الدوافع التي قد تقف وراء الفعل الفاسد، سواء تعلقت بتحقيق منفعة مادية أو معنوية أو اعتبارات شخصية. والأهم من ذلك، أنه لا يعفي الفعل من وصف الفساد لمجرد أن مُقترف الفعل مُحركه نبيل وغايته حميدة، إذ تبقى المخالفة المتعمدة للتشريعات والإجراءات مظهرًا من مظاهر الفساد لما تُسببه من إضعاف لسيادة القانون وتشويه لسمعة المؤسسة وثقة عوام الناس بها.

2.2.2 السمات الأساسية للفساد

يُعرّف الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية، مما يضرّ بالمصلحة العامة، ويتجاوز القوانين أو معايير النزاهة."، وعند رصد الظاهرة يُمكن تحديد عدد من السمات الجوهرية التي تشكّل جوهر الفساد وتميّزه في الواقع المؤسسي، منها ما يلي:

أول هذه السمات إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق منافع خاصة، وهي السمة الأكثر جوهرية في تعريف الفساد، إذ يتحول الموظف أو المسؤول من وكيل عن المصلحة العامة إلى مستغل للمنصب من أجل مكاسب شخصية مادية أو معنوية. وتُبرز الدراسات العربية أن هذه السمة تُعد المدخل الرئيس لفهم الفساد بوصفه انحرافاً عن القواعد القانونية والأخلاقية الناضجة للعمل العام (الزغل، 2018، الصفحات 12-13).

أما السمة الثانية فهي تحقيق المكسب الخاص على حساب المصلحة العامة، حيث يُختزل المنصب العام إلى وسيلة للتربح وتبادل المصالح بين الأفراد والنخب، مما يؤدي إلى اختلال التوازن في توزيع الموارد والخدمات، ويضعف ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية (الزغل، 2018، صفحة 13) (الجنابي، 2020، الصفحات 90-91).

وتتمثل السمة الثالثة في أن الفساد ليس ظاهرة فردية معزولة بل يتخذ طابعاً مؤسسياً ومنهجياً، إذ يتغلغل داخل البنى الإدارية والتنظيمية، ويُعاد إنتاجه من خلال شبكات المصالح والعلاقات من الزبائن التي تحكم التعيينات والقرارات داخل المؤسسات العامة (الرفاعي، 2021، صفحة 220). وتُظهر

بعض الدراسات الفلسطينية أن ما يُعرف بـ«نظام التنفيع» والمحسوبية الحزبية يعيدان إنتاج الفساد كمنظومة قائمة بذاتها لا كمخالفة عرضية.

كما يُعد تضارب المصالح وتداخل الأدوار من السمات الجوهرية للفساد، إذ يؤدي الجمع بين الصلاحية الإدارية والمصلحة الشخصية إلى قرارات غير موضوعية، ويخلق بيئة مواتية للمحاباة وضعف الكفاءة في الإدارة العامة (عنبر، 2025، صفحة 33).

إضافة إلى ذلك، يُعتبر ضعف آليات المساءلة والشفافية سمة أساسية أخرى تسهم في تفشي الفساد، فغياب نظم رقابية مستقلة وقضاء فعال يُتيح استمرار الممارسات الفاسدة ويحول دون محاسبة مرتكبيها (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، صفحة 188). وتشير دراسات علمية إلى أن مكافحة الفساد تتطلب إصلاحاً مؤسسياً يضمن استقلال الجهات الرقابية وحماية المبلغين.

أما في السياق الفلسطيني، فيكتسب الفساد سمات خاصة بفعل الظروف السياسية المعقدة، كاستمرار الاحتلال والانقسام الداخلي والضائقة المالية، مما يُضعف فعالية مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في مواجهته. وتشير تقارير «أمان» إلى أن هذه العوامل البنيوية تخلق بيئة خصبة للمحسوبية واستغلال النفوذ، وتحدّ من قدرة المؤسسات الحقوقية على ممارسة دورها الرقابي والوقائي في آنٍ واحد (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، صفحة 189).

ومن خلال هذه السمات يتضح أن الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد، تتجاوز السلوك الفردي إلى البنية المؤسسية، وتتأثر بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، ما يجعل معالجته تتطلب مقاربة شاملة تركز على حقوق الإنسان، والشفافية، والمساءلة، وتكامل الأدوار بين الهيئات الرقابية ومنظمات حقوق الإنسان.

يربط الدكتور فادي ربابعة (2016) الفساد في متغيرين أساسيين: الغاية (الدافع)، والوسيلة (طريقة إتيان الفساد). ففي بعض الأحيان، ليس بالضرورة أن يكون مُحرك مقترف الفساد هو الحصول على منفعة شخصية، بل قد يكون دافع "شريف" أو على الأقل ما يعتقده الجاني أنه شرعي ولصالح الخير. أما بالنسبة لوسيلة إقتراف الفساد، فقد يلجأ مقترف الفساد إلى استخدام وسائل قانونية (مشروعة) بغية تحقيق مآربٍ غير شرعية، كان يستغل نصوص القانون في جعل الضحية يعاني أو يخضعه لإبتزاز ما. وتأسيساً على ذلك، تكون الغاية أو الدافع من وراء الفساد من ناحية، والوسيلة المقترفة في تحقيق ذلك من ناحية أخرى، متغيران يؤثران في مدى احتمالية وقوع الفساد وأثره والطرائق المثلى في مكافحته أو على الأقل التقليل من آثاره السلبية.

2.2.3 أسباب انتشار الفساد: نظرة متعددة الأبعاد

يُعد الفساد ظاهرة معقدة تتداخل فيها عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية وقانونية، مما يستدعي فهماً شاملاً لأسبابها لتطوير استراتيجيات فعّالة لمكافحتها وتعزيز النزاهة.

أ- الأسباب الاقتصادية: تسهم عدة عوامل اقتصادية في انتشار الفساد، أبرزها:

- ضعف الرقابة والمساءلة: يُعد غياب الشفافية في القرارات الحكومية وضعف آليات المحاسبة من المحفزات الرئيسية للفساد، حيث يُسهل ذلك استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية (منال جابر، 2017، صفحة 657).
- الظروف الاقتصادية الصعبة: مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدني الأجور، مما يدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في ممارسات فاسدة لتعزيز دخله (منال جابر، 2017، صفحة 658) م.
- عدم العدالة في توزيع الثروة: يؤدي ذلك إلى خلق بيئة خصبة للفساد، حيث يسعى المحرومون إلى طرق غير مشروعة لتحسين أوضاعهم، بينما قد يستغل الأثرياء نفوذهم في عمليات اختلاس وغسل الأموال.

ب- الأسباب السياسية: تؤثر الأنظمة السياسية بشكل كبير على انتشار الفساد:

- الأنظمة الديمقراطية: تتمتع بآليات محاسبة وسلطة قانونية ومؤسسات فاعلة، مما يقلل من فرص الفساد.
- الأنظمة السلطوية: تفتقر إلى المؤسسات الفاعلة والتوازن بين السلطات، مما يُسهل انتشار الفساد (منال جابر، 2017، صفحة 660).

ج- الأسباب الاجتماعية والثقافية: تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً مهماً في انتشار الفساد:

- ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة: يدفع الأفراد إلى البحث عن طرق غير مشروعة للحصول على الموارد.
- ضعف الوعي المجتمعي: يؤدي إلى استغلال بعض الموظفين للمواطنين.
- تفضيل الانتماءات القبلية والأسرية: يعزز المحسوبية والفساد (اللوحي، 2017، صفحة 177).

د- الأسباب الإدارية والقانونية: تساهم العوامل الإدارية والقانونية في انتشار الفساد:

- ضعف الإجراءات الرقابية والشفافية: يُسهل غياب المساءلة ممارسات الفساد.
- البيروقراطية المفرطة وسوء التنظيم الإداري: يدفع الأفراد إلى البحث عن طرق غير قانونية لتسريع المعاملات.

- غموض التشريعات وتناقضها: يعزز انتشار الظاهرة.
- غياب الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد: يُثبط الإبلاغ عن هذه الممارسات (اللوحي، 2017، صفحة 183) (منال جابر، 2017، صفحة 660).

خلاصة: معالجة الأسباب الجذرية للفساد تتطلب جهودًا متكاملة على مختلف الأصعدة. تعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير البنية التشريعية والرقابية، وتحسين الظروف المعيشية، والقضاء على المحسوبية، وتعزيز الوعي المجتمعي، كلها خطوات ضرورية لبناء بيئة أكثر نزاهة وعدالة.

2.2.4 الآثار المترتبة على الفساد في المجتمع والدولة

بما أن ظاهرة الفساد من القضايا المعقدة التي تؤثر بشكل سلبي على مختلف جوانب المجتمع والدولة، حيث تترك آثارًا عميقة في المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والإدارية. فيما يلي استعراض لأبرز هذه الآثار:

أولاً: الآثار الاقتصادية: يسهم الفساد في إضعاف كفاءة استخدام الموارد العامة، مما يؤدي إلى ضعف فعالية المشاريع التنموية وزيادة تكاليف الخدمات العامة. تشير الدراسات إلى أن الفساد يؤدي إلى تشويه أولويات الإنفاق العام، حيث تُفَضَّل المشاريع ذات العائد الشخصي على حساب المشاريع التنموية الحقيقية. في السياق الفلسطيني، تنعكس هذه الممارسات في ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاعات الحيوية، مثل القطاع الصحي والتعليمي، ما يُضعف البنية التحتية ويُفاقم الأزمات الاقتصادية (نهائي، 2021، صفحة 53)

ثانياً: الآثار السياسية: يُقوّض الفساد ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ويُضعف شرعية النظام السياسي، من خلال ما يفرزه من تصورات سلبية حول جدوى المشاركة السياسية. تُظهر التجربة الفلسطينية أن استمرار ممارسات الفساد - في ظل غياب فاعلية نظم الرقابة والمساءلة - قد ساهم في تآكل ثقة الجمهور بالقيادة السياسية، وفي تقويض الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على تلبية طموحات المواطنين في التحرر والاستقلال (دعنا، 2015، الصفحات 4-5).

ثالثاً: الآثار الاجتماعية: يُعمّق الفساد من التفاوت الطبقي ويُضعف من العدالة الاجتماعية، حيث تحلّ المحسوبية محل الكفاءة، ويُهمّش أصحاب الاستحقاق لمصلحة ذوي النفوذ والعلاقات. هذا الواقع في فلسطين يؤدي إلى تفاقم مظاهر التهميش، وتعزيز ثقافة "الواسطة"، مما يقوّض قيم المواطنة المتساوية ويُرسّخ مشاعر الإحباط واللامبالاة لدى قطاعات واسعة من المجتمع (الناظر، 2022، صفحة 17).

رابعًا: الآثار الإدارية والتنظيمية: يؤدي الفساد إلى تراجع كفاءة الجهاز الإداري العام، بسبب اعتماد التعيينات والترقيات على الولاءات بدلاً من المعايير المهنية. في المؤسسات الفلسطينية، تتجلى هذه الظاهرة في ضعف الشفافية الإدارية، وتداخل الصلاحيات، واتخاذ قرارات تتسم بعدم الرشادة، وهو ما يؤثر سلبًا على قدرة الإدارة العامة على تنفيذ السياسات العامة وتحقيق الأهداف الوطنية (الناظر، 2022، صفحة 18) (طرف، 2017، صفحة 25).

الخلاصة: يتضح أن الفساد يُعد من أبرز المعوّقات التي تحول دون تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان، وتتفاقم آثاره السلبية في الحالة الفلسطينية نظرًا لخصوصية السياق السياسي والاقتصادي. ومن ثم، فإن مكافحته تمثل شرطًا أساسيًا لتعزيز سيادة القانون، وضمان كرامة الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة في دولة تحت الاحتلال وفي طور البناء المؤسسي.

2.2.5 الترابط بين مجابهة الفساد وإجراءات حقوق الإنسان، وفيه محوران

المحور الأول: علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد على المستوى الدولي والوطني

أولاً: علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد على المستوى الدولي

أ) دور الأمم المتحدة في مراجعة العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان: عينت اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عام 2003 مقررًا خاصًا لدراسة ظاهرة الفساد وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبوجه خاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد استمرت هذه الولاية حتى عام 2006 (السنوي، 2019، صفحة 4).

وفي إطار الجهود الأممية، عقد مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2013 حلقة نقاش حول الآثار السلبية للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، وطلب من اللجنة الاستشارية التابعة له إعداد تقرير بحثي يُقدّم في الدورة السادسة والعشرين للمجلس في حزيران/يونيو 2014، يتناول سبل معالجة هذه الآثار ويقترح توصيات عملية بشأن كيفية تعامل المجلس وهيئاته الفرعية مع هذه المسألة (السنوي، 2019، صفحة 4) (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2023).

<http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx>.

ب) تدابير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان: تُعد مكافحة الفساد شرطًا أساسيًا لإعمال حقوق الإنسان بفاعلية وتمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن بعض التدابير المتخذة في سبيل مكافحة الفساد، مثل المراقبة والتنصت ورفع السرية المصرفية، قد تنثير

تساؤلات حول مدى احترامها لحقوق الإنسان. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات مكافحة الفساد والحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية (الإرهاب وحقوق الإنسان ، <https://www.spa.gov.sa/603938>(2006).

وقد بدأت المؤسسات الدولية في إدراك هذه الإشكالية بصورة أوضح، كما تجلّى ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وترسيخ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان الذي عقد في وارسو عام 2006، وفي القمة الإفريقية لعام 2016 التي تناولت موضوع "الإرهاب وحقوق الإنسان" ضمن النقاش الأوسع حول الأمن والحريات (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 2004).

<https://docs.un.org/ar/CAC/COSP/WG.4/2020/4>

<https://uncaccoalition.org/files/UNCAC-Guide-Anti-corruption-Efforts-Arabic.pdf>

ثانيًا: العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد على المستوى الوطني: على الصعيد الوطني، برزت العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان في فلسطين بصورة أوضح نسبيًا مقارنة بالمستوى الدولي، على الرغم من حداثة قيام الدولة الفلسطينية عام 1993، وتأسيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في العام ذاته، ثم سن قانون مكافحة الفساد عام 2005، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد عام 2010). السنوي ، 2019, p. 4)

وقد أقر القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2002، الذي يُعد بمثابة الدستور، مجموعة من الضمانات الجوهرية لحماية الحقوق والحريات العامة، ونصت المادة (31) منه على إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان يحدد القانون اختصاصاتها ومهامها.

وفيما يتعلق بالسياسات العامة، تضمنت الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2015-2018 إشارات إلى مفاهيم حقوق الإنسان وإن كانت غير ممنهجة وغير معمقة. فقد نصت الخطة في مبادئها على "تعزيز مفاهيم واحترام حقوق الإنسان لكل مواطن"، و"تعزيز استقلال القضاء وحقوق المواطن في محاكمة عادلة، إضافة إلى "تعزيز مبادئ المساواة والنزاهة وتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات العامة. كما أكدت أن استمرار الفساد يحدّ من قدرة الدولة على تحقيق التنمية والعدالة وبناء دولة القانون (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2023).

أما من الناحية التشريعية، فتتجلى العلاقة بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان في مجموعة من القوانين الفلسطينية، من أبرزها قانون مكافحة الفساد لعام 2005 وتعديلاته، والقرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال لعام 2007، وقانون المخابرات العامة. أما في ميدان حقوق الإنسان، فقد تضمن القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2002 بابًا خاصًا بالحقوق والحريات العامة، استندت إليه

تشريعات مكملة مثل قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات والتشريعات القضائية والصحية والعمالية، بما يعزز من احترام الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة والمساواة (الخطة الإستراتيجية للمكافحة، 2018، صفحة 5).

خلاصة المحور الأول: مما سبق تبين فإن جهود الأمم المتحدة ومؤسساتها تظهر أن العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان أصبحت محور اهتمام متزايد في السياسات الدولية والوطنية على حد سواء. فمنذ عام 2003 بدأت الأمم المتحدة، عبر اللجنة الفرعية ومجلس حقوق الإنسان، بدراسة أثر الفساد على التمتع بالحقوق الأساسية، واعتباره عائقاً مباشراً أمام التنمية والعدالة والمساواة. كما أكدت تقاريرها على ضرورة أن تراعي تدابير مكافحة الفساد احترام حقوق الإنسان، وألا تتحول إلى أدوات تنتهك الخصوصية أو الحريات.

أما في السياق الفلسطيني، فقد شهدت العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان تطوراً تدريجياً، بدءاً من إقرار القانون الأساسي لعام 2002، وإنشاء الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (1993) وهيئة مكافحة الفساد (2010)، وصولاً إلى تضمين مفاهيم العدالة والمساواة والنزاهة في الخطة الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018.

ورغم هذا التقدم، ما تزال العلاقة بين المجالين بحاجة إلى مزيد من التكامل المؤسسي والتشريعي لضمان أن تؤدي مكافحة الفساد إلى تعزيز حقوق الإنسان لا تقييدها.

المحور الثاني: تأثير الفساد على حقوق الإنسان:

يمتد تأثير الفساد إلى جميع حقوق الإنسان دون استثناء، وإن كان أثره يبدو أكثر وضوحاً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه يatal كذلك الحقوق المدنية والسياسية. فالفساد يُضعف قدرة الدولة على ضمان العدالة والمساواة في توزيع الموارد والخدمات، ويقوّض الثقة في المؤسسات العامة، مما يؤدي إلى انتهاكات مباشرة وغير مباشرة لحقوق الأفراد. فعلى سبيل المثال، يتجلى أثر الفساد في الحق في التعليم عندما تُمنح فرص دراسية أو منح أكاديمية على أساس الرشوة أو المحسوبية بدلاً من الاستحقاق، أو حين يُمنح بعض الطلبة درجات أعلى دون وجه حق. مثل هذه الممارسات تضعف مبدأ تكافؤ الفرص وتؤدي إلى الإخلال بجودة التعليم ومصادقيته (السنائي، 2019، صفحة 95).

كما يمتد أثر الفساد إلى الحق في العمل، إذ قد يتغاضى مفتشو العمل عن مخالفات بعض المؤسسات نتيجة علاقاتهم الشخصية أو مقابل منافع مادية، مما يضعف تطبيق قانون العمل ويؤدي إلى انتهاك حقوق العمال. كذلك، قد يهدد الفساد الحق في الحياة والصحة عندما يتم التلاعب بمواصفات السلع أو

الخدمات أو عند التقصير في الرقابة على المستشفيات والبناء والكهرباء، أو في حالات الأخطاء الطبية غير الخاضعة للمساءلة.

ويُعد الفساد في النظام القضائي من أخطر أشكاله، إذ يؤدي إلى انتهاك مبدأ المساواة أمام القانون، ويقوّض الحق في محاكمة عادلة. فعندما تُشتري الأحكام بالرشوة أو تُمارس الضغوط على القضاة أو يُستخدم الأمن لاعتقال أشخاص دون وجه حق، تتحول العدالة إلى أداة بيد أصحاب النفوذ، مما يعزز ثقافة الإفلات من العقاب ويضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات القضائية. (النجار، 2016، صفحة 205)

وقد أشار تقرير مجلس حقوق الإنسان لعام 2015 إلى أن العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان تتجلى في صورتين رئيسيتين:

انتهاك حقوق الإنسان نتيجة أفعال الفساد نفسها؛ كالرشوة وسوء استخدام السلطة.

انتهاك حقوق الإنسان نتيجة تدابير مكافحة الفساد، إذا لم تُراعَ فيها المعايير الحقوقية، مثل المساس بالخصوصية أو الحرمان من المحاكمة العادلة (النجار، 2016، صفحة 206).

ويمكن أن نجل تأثير الفساد على حقوق الإنسان في النقاط الأربعة:

أولاً: تعزيز التمييز وتقويض العدالة: يسهم الفساد في ترسيخ ثقافة التمييز بين المواطنين عبر المحسوبية والعلاقات الشخصية، مما يؤدي إلى تراجع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص. فبدلاً من أن تكون القرارات والسياسات العامة قائمة على الكفاءة والجدارة، تصبح رهينة الولاءات والمصالح الخاصة، وهو ما ينعكس سلباً على الحق في المشاركة العامة، والحق في الوصول إلى المعلومة، والحق في العدالة الاجتماعية. ويؤدي ذلك إلى غياب الشفافية والمساءلة، وتفشي الشعور بالظلم، بما يهدد الاستقرار الاجتماعي والولاء الوطني ويزيد من احتمالات العنف والإقصاء (السنائي، 2019، صفحة 97).

ثانياً: التأثير على الفئات الأكثر هشاشة: يتسبب الفساد في تفاقم معاناة الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة والفقراء. فحين تُدار الموارد والخدمات على أساس المصالح الخاصة، تُحرم هذه الفئات من الرعاية التي تستحقها، ويُعاد توجيه الدعم نحو الفئات ذات النفوذ. كما أن غياب المساءلة يؤدي أحياناً إلى استغلال هذه الفئات من قبل بعض المسؤولين أو مقدمي الخدمات، بما في ذلك أشكال من العنف وسوء المعاملة، نتيجة غياب معايير النزاهة والرقابة.

ثالثاً: التأثير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: يؤدي انتشار الفساد إلى تدهور نوعية الخدمات العامة، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية ومكافحة البطالة. فبدلاً

من توجيه الموارد نحو تحسين حياة المواطنين، تُهدر الأموال في شبكات الفساد، مما يزيد الفقر والفجوة بين الطبقات، ويُضعف دور الدولة الاجتماعي لصالح مصالح اقتصادية ضيقة. كما يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة العامة في قدرة الدولة على إدارة الشأن العام بنزاهة، ويحوّل الحصول على الخدمات إلى عملية مشروطة بالرشوة أو النفوذ.

رابعًا: التأثير على الحقوق المدنية والسياسية: الفساد الإداري والسياسي يُقوض المشاركة السياسية ويُضعف النظام الديمقراطي، حيث تتركز السلطة في يد الفئات الثرية والمتنفذة القادرة على شراء الولاءات أو التأثير في قرارات الدولة. وعندما يصبح النفوذ المالي هو معيار الوصول إلى القرار، تفقد العملية الديمقراطية مشروعيتها. كما يؤدي الفساد إلى تزوير الانتخابات والتلاعب بتمويل الأحزاب السياسية والإعلام، مما يشكل خطرًا على الحقوق السياسية والسيادة الوطنية (السناوي، 2019، صفحة 101).

خلاصة المحور الثاني: يمكن القول إن الفساد يُشكّل انتهاكًا بنيويًا وشاملاً لحقوق الإنسان، إذ لا يقتصر أثره على جانب اقتصادي أو إداري، بل يمتد ليقوّض منظومة القيم والعدالة والمساواة. كما أن تداعياته تطل الفئات الأضعف في المجتمع، وتحدّ من قدرة الدولة على تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي. ومن ثم، فإن مكافحة الفساد تمثل ضرورة أساسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، شريطة أن تُنفذ بأساليب تراعي المعايير الحقوقية والعدالة الإجرائية.

2.3 مؤسسات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

تلعب مؤسسات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد دورًا محوريًا في التصدي للانتهاكات وتعزيز الحكم الرشيد على الصعيد العالمي. فهذه المؤسسات تعمل باستمرار على حماية الحقوق الأساسية للأفراد، وضمان تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة. فمن جهة، تقوم مؤسسات حقوق الإنسان برصد وتوثيق انتهاكات الحقوق، والمناصرة من أجل سن تشريعات وسياسات تحمي الحقوق والحريات، إضافة إلى تقديم المساعدة القانونية والاجتماعية للضحايا. ومن جهة أخرى، تتولى مؤسسات مكافحة الفساد التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة المتورطين قضائيًا، كما تقوم بإصدار تقارير تشخيصية وتقديم اقتراحات لإصلاحات تشريعية وإدارية لتعزيز النزاهة والشفافية. وبذلك، تعد هذه المؤسسات حجر الزاوية في بناء مجتمعات منصفة وخالية من الفساد، مما ينعكس إيجابًا على حقوق المواطنين وعلى التنمية الشاملة للدول.

2.3.1 مؤسسات حقوق الإنسان ونطاق عملها في فلسطين

إن لمؤسسات حقوق الإنسان دوراً محورياً في الدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطنين والحفاظ على كرامتهم الإنسانية في ظل الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة في فلسطين، هذه المؤسسات تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات الحقوق التي يتعرض لها الفلسطينيون جراء الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القمعية فعلى سبيل المثال، تقوم مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بالتحقيق في قضايا الاعتقال التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة في السجون، بالإضافة إلى رصد انتهاكات حرية التعبير والتجمع السلمي. كما تقدم هذه المؤسسات المساعدة القانونية للضحايا وتعمل على رفع قضايا ضد الانتهاكات أمام المؤسسات الدولية المختصة

وتشارك مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية في المناصرة من أجل إصدار تشريعات وسياسات وطنية تعزز حماية الحقوق والحريات الأساسية. كما تقوم بحملات توعوية لنشر ثقافة احترام الكرامة الإنسانية في المجتمع الفلسطيني (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2010، صفحة 227).

وبذلك، تمثل هذه المؤسسات خط الدفاع الأول عن حقوق المواطنين في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم): تعتبر هذه الهيئة المؤسسة الوطنية الرئيسية لحقوق الإنسان في فلسطين، تتولى الهيئة مهام رصد وتوثيق انتهاكات الحقوق، والتحقيق في الشكاوى المقدمة من المواطنين، إضافة إلى تقديم المساعدة القانونية والنفسية للضحايا فالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" هي المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. أنشئت بقرار/ مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، بتاريخ 1993/9/30م. وقد نشر قرار الإنشاء لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية) ، تحت رقم (59) لعام 1995. كما تُعد جهة رسمية مستقلة تُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين

ويتمثل دور ديوان المظالم في تلقي شكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجهات الحكومية والأمنية والتحقيق في هذه الشكاوى والتوسط لحل المشاكل وفض النزاعات بين المواطنين والجهات الحكومية ورفع التوصيات والتقارير للجهات المختصة لوضع الحلول اللازمة لمنع تكرار هذه الانتهاكات ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني وتتمتع الهيئة باستقلالية مالية وإدارية عن الحكومة، وتقوم بدور رقابي على أداء المؤسسات الحكومية والأمنية في مجال حقوق

الإنسان. وهي تُشكل آلية وطنية هامة لحماية وتعزيز حقوق المواطنين في فلسطين (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2022) <https://www.ichr.ps/public/page/124823>

2-مركز الميزان لحقوق الإنسان: يركز هذا المركز على حماية حقوق الفلسطينيين في قطاع غزة، من خلال التوثيق والتحقيق في انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. كما يقوم بالمناصرة لإصلاح التشريعات ورفع القضايا أمام المؤسسات الدولية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. تأسس المركز في عام 2004 ويعمل بشكل مستقل ومحاييد في مجال حقوق الإنسان يقوم مركز الميزان بالعديد من الأنشطة والبرامج لتحقيق أهدافه، ومن أهمها:

البحث والتوثيق: يقوم المركز بالبحث وجمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي. يتم توثيق هذه الانتهاكات ونشرها في تقارير ومنشورات للتوعية العامة.

الدفاع والتوعية: يعمل المركز على التوعية بحقوق الإنسان ومساعدة الضحايا على التعرف على حقوقهم والدفاع عنها. يقدم المركز النصح والدعم القانوني للأفراد والجماعات المتضررة من انتهاكات حقوقهم (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2010، صفحة 229).

التدريب والتثقيف: ينظم المركز دورات تدريبية وورش عمل لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان. يهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات الناشطين والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان.

الدعم القانوني: يقدم المركز الدعم القانوني للأفراد والجماعات المستضعفة والمتضررة من انتهاكات حقوقهم. يقدم المركز المشورة القانونية والمساعدة في تقديم الشكاوى والتوجيه القانوني في إجراءات المحاكم والجهات ذات الصلة

الشراكات والتعاون: يعمل مركز الميزان على بناء شراكات مع منظمات حقوق الإنسان والجهات الحكومية والمؤسسات المعنية في العالم العربي وفي جميع أنحاء العالم. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرة في مجال حقوق الإنسان.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يسعى لتحقيق تغيير إيجابي في العالم العربي من خلال التوعية بحقوق الإنسان والعمل على تعزيزها وحمايتها. يعتبر المركز مصدرًا هامًا للمعلومات والدعم للناشطين في مجال حقوق الإنسان وللجمهور العام (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2010، صفحة 230).

3-المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (المركز الفلسطيني) هو منظمة غير حكومية تأسست في عام 1995 بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين. يعمل المركز الفلسطيني على مراقبة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتدخل في الدفاع عن الضحايا وتقديم الدعم اللازم لهم فدور المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يشمل العديد من الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهدافه، ومنها:

- مراقبة الحقوق المدنية والسياسية: يعمل المركز على مراقبة حالة حقوق الإنسان بشكل دوري وتوثيق الانتهاكات التي تحدث ضد المواطنين الفلسطينيين. كما يعمل على توثيق حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمات الغير عادلة
- الدفاع عن الحقوق: يقدم المركز الفلسطيني الدعم القانوني والنفسي للأفراد والجماعات المتضررة من انتهاكات حقوقهم. يقوم المركز بتقديم المشورة والدعم خلال الإجراءات القانونية وتقديم الشكاوى للجهات المختصة.
- التوعية والتثقيف: يقوم المركز بتنظيم حملات توعية وتثقيف حول حقوق الإنسان والقوانين الدولية المتعلقة بها. يهدف المركز إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة احترام هذه الحقوق في المجتمع الفلسطيني

التعاون الدولي: يعمل المركز الفلسطيني على بناء شراكات مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية والعمل على تعزيز التعاون والتبادل المعرفي للارتقاء بحقوق الإنسان في فلسطين.

باختصار، يعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جهة مهمة تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين من خلال مراقبة الانتهاكات، الدفاع عن الضحايا، التوعية والتثقيف، والتعاون الدولي، و يعمل هذا المركز على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على قضايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدامات خارج نطاق القانون. كما يقدم المساعدة القانونية للضحايا (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)

. /https://pchrgaza.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86

5-مؤسسة الحق: (Justice Foundation) هي منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة في مجتمع معين. تعتبر المؤسسات الحقوقية أداة أساسية للحفاظ على حقوق الإنسان وتشجيع العدالة الاجتماعية فدور مؤسسة الحق يشمل العديد من النشاطات والبرامج التي تساهم في تحقيق أهدافها، ومنها:

توفير المساعدة القانونية: تقدم مؤسسة الحق المشورة القانونية والدعم القانوني للأفراد والمجموعات المضطهدين أو غير المحظوظين على مستوى المجتمع. قد تقوم المؤسسة بتمثيل الأفراد في المحاكم وتوفير فرص الدفاع القانوني للمتضررين.

البحث والدراسات: تقوم مؤسسة الحق بإجراء البحوث والدراسات حول قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. تساهم هذه الدراسات في توفير المعلومات والتحليلات التي يمكن استخدامها لإصلاح النظام القانوني وتحقيق التغيير في سياسات الحكومة.

التوعية والتثقيف: تقوم مؤسسة الحق بتنظيم حملات توعية وتثقيف للتعريف بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجمهور. يهدف ذلك إلى زيادة الوعي بالقضايا الحقوقية وتوفير المعلومات للمجتمع لضمان تعزيز واحترام حقوق الإنسان.

النقاش والتأثير: تعمل مؤسسة الحق على تشجيع النقاش العام حول قضايا حقوق الإنسان وتوجيه الرأي العام نحو العدالة والمساءلة. يستخدم المنظمة وسائل الإعلام والحملات العامة لتسليط الضوء على القضايا وجذب الاهتمام والدعم.

الدعوى والتشريع: تعمل مؤسسة الحق على تشجيع تحسين التشريعات والسياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان. يمكن للمؤسسة أن تقدم التوصيات والتعديلات للأنظمة القانونية والسياسات الحكومية لتعزيز حقوق الإنسان

تركز هذه المؤسسة على تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين. وتقوم بالبحث والتوثيق والمناصرة في هذا الإطار وتساهم هذه المؤسسات في رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، والضغط على السلطات لتطبيق المعايير الدولية لحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين (الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2016)
https://www.alhaq.org/publications/Al-Haq_Publications

2.3.2 علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد في السياق الفلسطيني

رغم انضمام فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC, 2003) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات لا يزال جزئياً. وقد أكدت تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2023) على الحاجة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع هذه الاتفاقيات، لا سيما في مجال الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد، وتنظيم تضارب المصالح، ورفع مستوى الشفافية في التعيينات العامة.

في هذا السياق، صدرت قرارات عن مجلس الوزراء الفلسطيني لتفعيل مدونات السلوك للموظفين العموميين، وتنظيم عمل وحدات الشكاوى داخل المؤسسات الحكومية، إلا أن التحدي يكمن في ضعف المتابعة، وغياب الإرادة السياسية الكافية لتنفيذ تلك الإجراءات، من هنا، يُصبح التعاون بين مؤسسات الرقابة الفلسطينية، وعلى رأسها هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أمرًا حيويًا لبناء منظومة وطنية قادرة على مواجهة الفساد من جهة، وضمان احترام الحقوق من جهة أخرى (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، صفحة 55) (الخطّة الإستراتيجية للمكافحة، 2018، صفحة 31)

العلاقة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان في السياق الفلسطيني

2.3.2 القوانين والجهود الرامية لمكافحة الفساد في فلسطين: تبنت دولة فلسطين منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثانية إطاراً تشريعياً ومؤسساتياً لمكافحة ظاهرة الفساد، وتجلّى ذلك في إيجاد القوانين والهيئات المتعلقة بمكافحة الفساد، علماً بأن قانون مكافحة الفساد في فلسطين مرة بعدة مراحل وتعديلات، وكان أول ظهوره قانون رقم (1) لسنة 2005م وكان يركز بشكل أساسي على (الكسب غير المشروع، ثم عدل بقرار بقانون رقم (7) لسنة 2010م، وفيه أهم التعديلات حصلت، حيث تغير اسمه إلى قانون مكافحة الفساد، ووسع تعريف الفساد فيه، وتم إنشاء هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية كجهاز وطني مستقل بموجب قرار بقانون (7) 2010م (قانون مكافحة الفساد رقم 1، 2005).

وقد حد هذا القانون عدداً من الأعمال وعمل على تجريمها لارتباطها بالفساد، مع تركيزه لمنع استغلال النفوذ والمحسوبية والرشوة داخل الهيئات العامة، ثم جاءت عليه تعديلات أخرى في عام 2018، وفي عام 2019م (تعديل قانون مكافحة الفساد رقم 1، 2005).

وعلى المستوى الدولي، انضمت فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014م، وهذا الانضمام جعلها ملزمة بتعزيز النزاهة والشفافية وتطبيق معايير ذلك، ووفقاً لاتفاق الدول الموقعة على الاتفاقية تلتزم دولة فلسطين بالخضوع لعملية استعراض من قبل خبراء للتأكد من مدى تطبيق أحكام الاتفاقية، علماً بأنها قامت بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الثاني من نيسان/أبريل 2014م، ولكن لم يتم تبني الاتفاقية كقانون وطني ولم يتم نشرها في الجريدة الرسمية الفلسطينية آنذاك (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، 2004، صفحة 22).

وعلى مستوى المؤسسات: فقد تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد وفي عام 2014م انضمت هذه الهيئة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد ساهمت هذه في تأسيس منظومة رقابية بهدف تعزيز

الشفافية والمساءلة في الشأن العام، إلا أن هذه المنظومة تأثرت بالواقع السياسي الفلسطيني وعدم الاستقرار المؤسسي الذي يعيشه النظام الفلسطيني فقيدته وحدثت من فعالية.

كما صدر عن مجلس الوزراء في سنة 2019 رقم (7) قراراً بشأن (تنظيم حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد)، وبالرغم من هذه القوانين والجهود إلا أن هناك تحديات تؤثر على فاعلية هذه المنظومة (تقرير الحوكمة والشفافية في المؤسسات العامة، 2021) <https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents> .

2.3.2 التعقيدات بين مكافحة الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في السياق اللادولاني: وفي هذه الفقرة سأركز الحديث عن التداخل بين مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان، خاصة في ظل ضعف السلطة الفلسطينية وغياب وصفها كدولة بالمعنى التقليدي بسبب الاحتلال وذهاب الوحدة الوطنية، إن العلاقة بين مكافحة الفساد وانتهاك حقوق الإنسان في الواقع الفلسطيني تحمل أبعاداً غامضة ومعقدة ومتعددة، إذا أخذنا بالاعتبار واقع وضعف الحكومة الفلسطينية مع وجود الاحتلال وعدم استقلالية القرارات، ومن الملاحظ أن تطبيق الشرائع المناهضة للفساد قد يتعارض أحياناً ويواجه تضارباً مع مبادئ وإجراءات حقوق الإنسان، وأمثلة ذلك الحقوق المشروعة في مبادئ المنظمات الحقوقية: مثل الحق في المحاكمة العادلة، والحق في الخصوصية والحق في الوصول إلى المعلومات، وحق حرية التعبير. فنجد التحدي المزدوج في حماية المال العام مع احترام ضمانات حقوق الإنسان (تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ، ، ، 2024، صفحة 22)،

تُعد العلاقة بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان في الحالة الفلسطينية علاقة مركبة تتسم بدرجة عالية من التعقيد، ويعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي يتسم بسمات "لادولتية"، حيث لا تتوافر فيه مقومات الدولة المستقرة من سيادة قانون كاملة واستقلال مؤسسي راسخ. هذا الواقع يجعل من مسألة تحقيق التوازن بين إنفاذ القانون وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية مسألة شديدة الحساسية.

ففي إطار الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، تواجه المؤسسات الرسمية تحديات عملية وأخلاقية متعلقة بكيفية تطبيق الإجراءات القانونية دون المساس بحقوق الأفراد. ومن أبرز هذه الإجراءات

- عمليات التحقق من هوية الأشخاص المودعين للأموال والتدقيق في حساباتهم المالية.
- خلال إجراءات التحقيق والملاحقات القضائية في قضايا مكافحة الفساد.

• تتبّه منظمة الشفافية الدولية من استخدام بعض التشريعات كوسيلة للحدّ من حرية الصحافة أو مراقبة المجتمع المدني، ما يشير إلى أن مكافحة الفساد قد تتحول إلى أداة سياسية في بعض الحالات.

وهذا ما يجعل مكافحة الفساد أحياناً وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أكثر من كونها آلية لتعزيز النزاهة والحوكمة الرشيدة، فقد تتعارض بعض الممارسات أحياناً مع مبادئ حقوق الإنسان، وقد تؤدي في بعض الأحيان لانتهاك حقوق الأفراد في الخصوصية أو الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة، لاسيما في ظل غياب آليات رقابة فعالة وضعف الإطار التشريعي الناظم لعمل مؤسسات إنفاذ القانون. ويؤكد ذلك الحاجة الملحة إلى دور أكثر فاعلية من مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في مراقبة مدى التزام الجهات المختصة بتحقيق التوازن بين مكافحة الفساد وصون الحقوق والحريات (تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ، ، 2024)

<https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis>.

وتستند هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في عملها إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في: الرقابة، والمشاركة المجتمعية، وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي. غير أن البيئة الفلسطينية "اللادولتية" المتمثلة في وجود الاحتلال، وضعف استقلال القضاء، وصعوبة تطبيق المعايير الدولية شكّلت عائقاً أمام قدرة الهيئة على تفعيل آليات المتابعة والمساءلة، أو إلزام الجهات الرسمية بتطبيق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وقد أشار تقرير استعراض دولة فلسطين في التدابير الوقائية لعام 2023 إلى أن هذه التحديات ترتبط بطبيعة الفساد السياسي الناتج عن تمركز السلطة واحتكارها في مجالات التشريع وإدارة الموارد العامة، مما أدى إلى إضعاف استقلال السلطة القضائية وتقليص قدرتها على ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، وهو ما انعكس سلباً على نزاهة الحكم، رغم تعدد خطط وأجندات الإصلاح التي تم إعدادها خلال السنوات الأخيرة (تقرير استعراض دولة فلسطين في التدابير الوقائية، 2023).

https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2023/09/06/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-

ولا تزال الحكومة الفلسطينية، حتى الوقت الراهن، لا تتعامل مع استراتيجية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد باعتبارها خطة وطنية شاملة ذات طابع عبر قطاعي، تُلزم مختلف المؤسسات الرسمية بتنفيذ التدخلات والإجراءات الضرورية لتحقيق أهدافها. ومن ثم، فإن هذه العوامل مجتمعة تُلقي بظلالها على

تطبيق التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد، وعلى مدى احترام حقوق المتهمين والمشتكين ضمن هذا الإطار القانوني والمؤسسي.

فهذه العوامل السابقة قد تؤثر في كيفية تنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد مع ضمان حقوق المتهمين والمشتكين.

يتّضح مما سبق أن العلاقة بين مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان في السياق الفلسطيني تتسم بدرجة عالية من التداخل والتعقيد، إذ إن البيئة "الدولتية" التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني تُنتج حالة من الغموض المؤسسي والسياسي تجعل من الصعب تحقيق توازن فعلي بين متطلبات النزاهة ومتطلبات العدالة. ففي غياب سيادة القانون المستقلة، وتداخل السلطات، وضعف المساءلة، تتحوّل أدوات مكافحة الفساد في بعض الأحيان إلى آليات يمكن أن تُستخدم لتقييد الحقوق بدلاً من تعزيزها. وهكذا، يصبح الفساد وانتهاك حقوق الإنسان وجهين لعملة واحدة في بنية سياسية تعاني من ضعف مؤسساتي وبنية قانونية هشّة، الأمر الذي يستدعي تعزيز الضمانات الحقوقية في سياسات مكافحة الفساد، وتفعيل دور المجتمع المدني كوسيط رقابي يحول دون تحول جهود النزاهة إلى أدوات للهيمنة السياسية أو لانتهاك الحريات الأساسية (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2010، صفحة 35).

منظمات حقوق الإنسان الوطنية و(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان): تشكّل منظمات حقوق الإنسان الوطنية عامة، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على وجه الخصوص، أحد الفاعلين الأساسيين في منظومة الحوكمة الفلسطينية، إذ تدرك هذه المنظمات طبيعة التقاطع بين مهامها الحقوقية وجهود مكافحة الفساد. فمكافحة الفساد، بطبيعتها، تتطلب الوصول إلى المعلومات، وتلقي الشكاوى، ومراقبة الأداء الحكومي، ومتابعة قضايا الفساد التي قد تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أن هذا التقاطع لا يخلو من صعوبات وإشكاليات عملية ومؤسسية، من أبرزها ضعف التنسيق والتكامل بين الهيئات ذات الصلة، وغياب آليات تنفيذ فعّالة، وتحديد أدوار المنظمات الحقوقية بشكل موازٍ للأجهزة الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، وهو ما يقلّل من فاعليتها في ضمان حماية حقوق الإنسان أثناء تطبيق سياسات النزاهة والشفافية (تقرير الحوكمة والشفافية في المؤسسات العامة، 2021).

<https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents>

وفي هذا السياق، لا يمكن اعتبار العلاقة بين هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان علاقة دعم وتكامل مطلق، إذ قد تشهد هذه العلاقة توترات ناتجة عن تباين في الأدوار أو في أولويات العمل. فبينما تسعى هيئة مكافحة الفساد إلى تعزيز النزاهة والشفافية من خلال إجراءات

رقابية وتدقيقية صارمة، فإن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تُعنى بضمان أن لا تؤدي تلك الإجراءات إلى انتهاك الحقوق الفردية أو الجماعية. ومن ثم، كلما تعززت التدابير الرقابية في إطار مكافحة الفساد، برزت الحاجة إلى ضمانات قضائية وإدارية تحمي الأفراد من المساءلة غير العادلة أو من الإجراءات التي تقتصر على الشفافية والعدالة الإجرائية.

وعلى المستوى الفردي، تُعد حماية المشاركين في جهود مكافحة الفساد ركيزة أساسية لتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة. وفي هذا الإطار، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني بشأن تنظيم حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم، الذي يُعد خطوة مهمة نحو ضمان حماية قانونية شاملة للأشخاص الذين يساهمون في كشف قضايا الفساد، الأمر الذي يُعزز مناخ الشفافية ويشجع على المساءلة (قرار مجلس الوزراء رقم 7 لعام 2019).

ورغم أهمية هذه الجهود، ما زالت مسألة الموازنة بين إنفاذ القانون وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية تمثل تحديًا جوهريًا أمام منظومة مكافحة الفساد في فلسطين، خاصة في ظل ضعف آليات المساءلة واستمرار الإشكاليات الهيكلية التي تعيق العمل المؤسسي المتكامل.

3.3 دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في محاربة الفساد

تُعدّ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المؤسسة الوطنية الرسمية المعنية بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، من خلال رصد الانتهاكات وتلقي الشكاوى والتحقق منها، ثم رفع التوصيات للجهات المختصة. ورغم أن نشأتها ووظيفتها لا تصنفها كهيئة مختصة مباشرة بمكافحة الفساد، فإن دورها في حماية الحقوق وضمان الوصول إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون يمنحها موقعًا أساسيًا في التصدي لمظاهر الفساد ذات الصلة بانتهاك الحقوق والحريات الأساسية (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2022) (نبذة تعريفية) <https://www.ichr.ps/public/page/124823>.

مهام ووسائل تدخل الهيئة في مسارات مكافحة الفساد

تتدخل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في مكافحة الفساد من خلال مجموعة من المسارات الوظيفية المتصلة بولايتها العامة في حماية الحقوق وتعزيز سيادة القانون، ويمكن إبراز أبرز تلك المسارات على النحو الآتي:

1- تلقي الشكاوى والتحقيق والتوثيق: تتلقى الهيئة شكاوى المواطنين المتعلقة بممارسات قد تتضمن شبهة فساد، مثل عدم تنفيذ القرارات القضائية أو مظاهر المحسوبية في التعيينات أو الخدمات العامة،

وتعمل على توثيقها والتحقيق فيها وإحالتها إلى الجهات المختصة، أو تضمينها في تقاريرها الدورية (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، صفحة 132).

2- إصدار التقارير والتوصيات التشريعية: تُدرج الهيئة قضايا الفساد ضمن تقاريرها السنوية وتقارير الظل، وتقدم توصيات تشريعية وإجرائية تهدف إلى إصلاح بيئة النزاهة وتعزيز المساءلة داخل المؤسسات الرسمية.

3- التعاون والتنسيق مع الجهات الرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد: تتسق الهيئة جهودها مع هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة، ومؤسسات المجتمع المدني - مثل ائتلاف أمان - لتنفيذ برامج توعوية وتدريبية مشتركة، وتطوير آليات فعّالة لرصد حالات الفساد وضمان حماية المبلغين عنها.

4- التوثيق القانوني والضغط الدولي: ترفع الهيئة تقارير متخصصة حول الانتهاكات التي تتقاطع مع قضايا الفساد إلى الآليات الدولية، سواء عبر تقارير مشتركة أو من خلال تقارير الظل المقدمة إلى لجان الأمم المتحدة (الفساد وحقوق الإنسان، 2017، صفحة العدد 58 كانون الأول 2017) (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2022) (<https://www.ichr.ps/public/page/124823>).

رغم هذا الدور المتعدد، تظل فاعلية الهيئة في مكافحة الفساد محدودة، فقد بينت الدراسات الفلسطينية أن الهيئة تؤدي دورًا مهمًا في توثيق الشكاوى وكشف الممارسات التي قد تشكل فسادًا إداريًا أو إخلالًا بالقانون، كما شاركت في مبادرات وطنية وإقليمية لتعزيز الشفافية ووضع خطط وطنية لمكافحة الفساد. غير أن هذه الدراسات تُجمع على أن أثر الهيئة يبقى مقيدًا بضعف صلاحياتها التنفيذية واعتمادها على تجاوب الجهات الحكومية مع توصياتها (المصري أ.، 2010) (https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_impact_of_fighting_corruption_in_the_pna_in_strengthening).

وتواجه الهيئة عدداً من التحديات الرئيسية التي تعيق فاعليتها في مكافحة الفساد، من أبرزها:

1- نقص أدوات النفاذ والتنفيذ: إذ لا تتمتع الهيئة بسلطات إلزامية لتنفيذ توصياتها، مما يحدّ من قدرتها على التأثير العملي في مكافحة الفساد (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، صفحة 169).

2- الضغوط السياسية والبيئة اللادولانية: تسهم ظروف الاحتلال والانقسام السياسي والقيود المفروضة على الحركة في إعاقة عمل الهيئة ومنعها من الوصول إلى الأدلة والمعلومات اللازمة لإجراء تحقيقات ميدانية شاملة (التقرير السنوي للهيئة، 2013، صفحة 25).

3- **محدودية الموارد البشرية والمادية:** يؤدي ضعف التمويل وعدم الاستقلال المالي إلى صعوبة استدامة جهود المراقبة والمساءلة (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، صفحة 170).

4- **ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية:** يفضي تشتت الصلاحيات وتعدد الجهات العاملة في المجال الرقابي إلى إضعاف المسار المؤسسي للتحقيق والمحاسبة (التقرير السنوي للهيئة، 2013، صفحة 26).

ختامًا، فإن تعزيز دور الهيئة في مكافحة الفساد يستدعي إضفاء طابع إلزامي على توصياتها وآليات التنفيذ، إضافة إلى تقوية استقلالها المالي والإداري، وتوسيع نطاق التنسيق بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني لضمان بناء منظومة رقابية أكثر فاعلية واستدامة.

2.4 الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، وبالرجوع إلى مواقع شبكات البحث العلمي والمكتبات الإسلامية ومراكز الأبحاث والدراسات ومنها: مركز المعرفة الرقمي، وشبكة الألوكة، والرسائل والأطروحات الجامعية والمكتبات، فلم أقف على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع بخصوصه، ولكن وقفت على بعض الدراسات التي تشترك في الموضوع بعمومه، والتي قام بها عدد من الباحثين والمتخصصين ولها صلة ببحثي ومن أهمها:

الدراسات المتعلقة بالعنوان العام للبحث

• **دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين،** المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجًا، 2016، رسالة ماجستير في القانون العام، بلال حميد بديوي حسن، إشراف د. عبد السلام هماش، جامعة الشرق الأوسط، وأبرز نتائجها أن هناك تحديات كبيرة تواجه المنظمات الدولية الحكومية وأهمها قلة الدعم المالي وعدم تمكن المنظمات الدولية الحكومية من إغاثة ومساعدة اللاجئين والنازحين، وتتمثل أهم صور الحماية الدولية للاجئين بتقديم الحماية القانونية لهم والمساعدات الإنسانية، وإيجاد الحلول الدائمة لمشاكلهم من خلال تمكينهم من العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، أو العمل على إدماجهم في البلدان المضيفة لهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث.

• **دور المنظمات الدولية (حكومية وغير حكومية) في حماية حقوق الإنسان،** 2017، غدير أبو بكر صالح، إشراف: د. معاذ علي فضل المولى، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة النيلين، أوجبت الدراسة أن تكون هناك منظمات فعالة في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها بعيدة عن تأثير الدول ووجوب تمتع هذه المنظمات بالحياد والاستقلالية، ومن أبرز نتائجها، أنه رغم الإنجازات التي حققتها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان إلا أنه يعاب عليها

العلاقة بين الدور الإنساني الذي تقوم به وبين الوظيفة السياسية التي ترتب عليها في كثير من الأحيان ويؤثر ذلك على مهنتها ومصادقيتها.

● **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**، دراسة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2019، (427-500)، أشرف محمد محمود حفني، المجلة المصرية للقانون الدولي، أظهر الباحث الدور المؤثر الذي تقوم به المنظمة العربية في مجال حقوق الإنسان في كافة الدول العربية، وأبرز ما تقوم به المنظمة من ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والأمريكيين.

● **المنظمات الإقليمية ودورها في حماية حقوق الإنسان**، 2019، نبيل محمد خليل العزازي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلد 21، العدد 2، الصفحات: 1323-1354، كان هدف المقال التركيز على وضع حقوق الإنسان في المنظمات الإقليمية الدولية ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع، وأبرز نتائجه أن الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان سبقت الاتفاقيات الدولية في الآليات الفعالة في التطبيق.

● **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان**، 2020، سمير يوسف الجيلاني الزروق، إشراف: د. نزار جاسم العنبيكي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، بدأت الدراسة ببيان دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقها، كما بينت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، ثم وضحت مدى فاعلية هذه المنظمات في تطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وأبرز نتائجها: ضرورة فرض نظام قانوني دولي يعترف بحقيقة وجود المنظمات الدولية غير الحكومية، وجعلها من ضمن المنظمات الدولية الحكومية.

● **المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في حماية حقوق الإنسان**، 2020، المجلد 9، العدد 2، محمد حسن خمو وكرناس سربست، وأهم نتائجه التوصل لتعريف مختار للمنظمات الدولية غير الحكومية وبيان صفاتها وخصائصها وبيان أهمية ما تقوم به هذه المنظمات.

● **دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان**، 2022، رنا عبد الرحمن موسى عامر، إشراف د. إبراهيم المنشاوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بحث 43 صفحة، من أبرز النتائج: أن هناك تحديات كثيرة تواجه المنظمات الدولية الحكومية، تتمثل في قلة التمويل المالي المطلوب من أجل سد احتياجات اللاجئين وذلك يرجع إلي زيادة أعدادهم بشكل كبير مؤخراً، أن الدور الميداني لمنظمة العفو الدولية، يتمثل في كشف و رصد انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني، مما يجعلها من أهم المنظمات الدولية الغير حكومية الفعالة في مجال الضغط علي أنشطة الدول وممارستها التي تنتهك بها حقوق الإنسان.

أولاً: التحليل العام للدراسات السابقة:

- أغلب الدراسات السابقة تركز على المنظمات الدولية، سواء كانت حكومية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كما في رسالة بلال حميد ورناء عبد الرحمن، أو غير حكومية كما في أبحاث غدير أبو بكر أو سمير الجيلاني أو محمد حسن خموش، وهذا يدل اهتمامهم بالدور الدولي في حماية حقوق الإنسان، مع تركيزهم على اللاجئين وانتهاك حقوق الإنسان العامة.
- معظم الدراسات السابقة تناولت دور هذه المنظمات في حماية حقوق الإنسان عبر أطر قانونية دولية، تفعيل القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الاتفاقيات الدولية والإقليمية، كما جاء في أبحاث سمير الجيلاني ونبيل العزازي.
- الدراسات السابقة ركزت على النطاق الدولي أو الإقليمي، مع أمثلة عربية عامة.
- الدراسات السابقة لم تتناول دور المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الفساد أو حماية حقوق الإنسان داخل الدولة نفسها.
- الدراسات السابقة لم تربط بشكل واضح بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان، خصوصاً في سياق وطني محدود الموارد مثل فلسطين.
- الدراسات السابقة لم تتناول كيف يمكن للمنظمات الوطنية أن تعمل في بيئة لادولانية جزئياً مثل فلسطين.

ثانياً: **الفجوة العلمية:** مما سبق يمكن صياغة الفجوة العلمية التي تفتح المجال لدراساتي على النحو الآتي: رغم توافر دراسات حول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي، إلا أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات التي تناولت تحليل دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كحالة نموذجية لفهم العلاقة بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان في سياق فيلسطيني، لذلك تفرق دراستي عما سبق في تركيزها على المنظمات الوطنية وعلاقتها بالفساد وحقوق الإنسان في فلسطين، وهذا البعد لم تتناوله الدراسات السابقة حسب علمي.

الدراسات المستقلة في حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

- 1- دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، 2015، قاجي حنان، إشراف: علام لياس، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، أبرز النتائج: أن مكافحة الفساد يستدئ تدخل الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على جميع المستويات، ولكن المواجهة الناجعة للفساد تستلزم وجود تعاون دولي بين مختلف المنظمات المعنية من أجل تعزيز المكافحة المشتركة للفساد من جهة ومن جهة أخرى توحيد وتنسيق الجهود الدولية ضد الفساد.

2- دور القانون الدولي في مكافحة الفساد وأثره في أعمال حقوق الإنسان، 2020م، محمد مصطفى سيد حسين، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1.2024، العدد 1، مقال (100) صفحة. ابرز نتائجه أن المفهوم لجريمة الفساد قد مر بمرحلة من التطور التدريجي، بدأ بجريمة الرشوة وما لبث أن تطور بمسميات مختلفة كاختلاس الأموال والمتاجرة بالنقد وإساءة استخدام الوظائف العمومية، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية وعرقلة سير العدالة، وفيه أن وباء الفساد وآثاره الضارة تمثل خطراً حقيقياً على أعمال تطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان المستقرة في المواثيق والإعلانات الدولية المعنية.

3- العلاقة بين تدابير مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، 2021، نادية شرايرية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 1، العدد التسلسلي 41، (237-284)، هدفت هذه الدراسة لبيان طبيعة العلاقة بين تدابير مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، وهل توجد تناقضات ضمنية بينهما؟ توصلت إلى ضرورة الحاجة لمبادئ وتوجيهات مفصلة تشرح كيفية حماية حقوق الإنسان في أثناء مكافحة الفساد، وتتصدى لمجالات التوتر والاحتكاك المحتملة بين تدابير مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

4- دور المنظمات الدولية في مواجهة الفساد، مصطفى علي عباس، 2023، إشراف الدكتور روح الله أكرمي، مجلة الجامعة العراقية، العدد 60، الجزء 2، الصفحات: 783-791، اقتصر المقال في الفساد المالي والإداري، وفي دور المنظمات الدولية في مواجهته، خصوصاً منظمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لبيان أثر الفساد على الحياة الاقتصادية، وأهم نتائجه أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا بمشاركة المنظمات الدولية، ولن يتحقق ذلك إلا في تضافر الجهود المحلية والدولية مع وجود الإرادة السياسية.

5- دور المنظمات الدولية الحكومية في مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي، منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نموذجين، 2023، و عراب عبد المجيد، مجلة استراتيجيات ضمان الجودة، المجلد: 4، العدد: 4، المركز الجامعي مغنية، وأبرز نتائجها أنه من أجل القضاء على ظاهرة الفساد العالمية التي أصبحت آفة تهدد أمن واستقرار الكثير من دول العالم، عملت معظم هذه الدول على توحيد جهودها الرامية إلى إنشاء منظمات دولية وصياغة اتفاقيات ومعاهدات مختصة، تعمل على إيقاف هذا الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة التي أصبحت تستنزف مكتسبات ومقدرات الشعوب وتقف حجرة عثرة أمام كل خطوة تخطوها الدول نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي الذي تصبو إليه.

6- دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الفساد، 2025م، أبو نمر سليمان، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 11، العدد 1، 189+217، هدفت الدراسة لتسليط الضوء على التنظيم القانوني لمؤسسات حقوق الإنسان، وبيان فاعليتها في مكافحة الفساد، وقد توصلت

الدراسة إلى وجود تكريس قانوني عام للمؤسسات الوطنية لممارسة دورها في مكافحة الفساد يستشف من مبادئ باريس وبعض القوانين الوطنية، غير أن هذا الدور ضعيف لوجود العراقيل أمامها.

7- **حقوق الإنسان ومكافحة الفساد: مقارنة لتعزيز النزاهة والشفافية، 2025**، وسام إبراهيم عنبر، دليل جديد أعدته منظمة حقوق الإنسان، ويعد هذا الدليل مرجعا للمهتمين بمجال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في العراق، ويمثل خطوة أساسية نوح نحو تعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني.

أولا: التحليل العام للدراسات السابقة:

- معظم الدراسات السابقة ركزت على دور المنظمات الدولية والحكومية أو شبه الدولية في مكافحة الفساد، كما جاء في دراسة قاجي حنان و مصطفى علي عباس وعراب عبد المجيد، وبعضها ركز على مكافحة الفساد المالي والإداري وربطها بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، مع بيان ضرورة التعاون الدولي والتنسيق بين المنظمات كما جاء في دراسة قاجي حنان.
- تناولت بعض الدراسات السابقة العلاقة بين تدابير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان بشكل نظري فيما يتعلق بالتوافق أو التوتر بينها، كما جاء في دراسة محمد مصطفى ونادية شرابية، وأبرزت بعض الدراسات أن الفساد يعرقل تطبيق حقوق الإنسان ويؤثر سلبا على التنمية، ولكنها كانت تركز غالبا على القوانين الدولية والاتفاقيات، وليس على التطبيق المحلي أو الوطني.
- الدراسات السابقة أظهرت وجود أساس قانوني للمؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد، لكنها أشارت إلى ضعف الدور الفعلي بسبب العراقيل السياسية والإدارية.
- أغلب الدراسات السابقة كانت في بيئات مستقرة نسبيا أو دول لديها سيادة كاملة، لذلك لم تتطرق بشكل معمق إلى البيئة الفلسطينية ذات العلاقة اللادولانية الواقعة تحت الاحتلال، حيث تتداخل العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية.
- غاب عن الدراسات السابقة التركيز على الفساد في سياق لادولاني وأثره على عمل المؤسسات الوطنية، وغاب عنها التركيز العلمي على المنظمات الوطنية الفلسطينية، بمعنى أنها لم تقدم تحليلا دقيقا لدور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في مكافحة الفساد بشكل متكامل.
- أغلب الدراسات تناولت الفساد على المستوى الدولي أو النظري، ولكنها لم تربط بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان داخل الدولة.

ثانيا: **الفجوة العلمية:** استنادا إلى تحليل الدراسات السابقة يمكن استخراج الفجوة العلمية على النحو الآتي:

على الرغم من الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدور المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية في مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، إلا أن هناك حسب علمي نقصاً واضحاً في الدراسات السابقة حول دور المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان الفلسطينية في مكافحة الفساد مع التركيز على نموذج الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، لذلك رسالتني تفارق الدراسات السابقة في العلاقة العملية بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان في سياق لادولاني جزئي، الذي يؤدي لغياب التعاون الدولي الكامل، وما للاحتلال من تأثير على قدرة المؤسسات على تطبيق حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

إن معالجة هذه الفجوة العلمية يسهم في تطوير فهم شامل لدور المنظمات الوطنية في مكافحة الفساد، وربط جهودها مباشرة بحماية حقوق الإنسان، بما يوفر قاعدة علمية لتقوية المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرتها على العمل ضمن بيئات لادولانية جزئياً مثل الحالة الفلسطينية.

تعقيب على الإطار النظري

يتضح من الدراسة النظرية أن الفساد في فلسطين ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية، ويتجذر في البنية المؤسسية نتيجة ضعف الرقابة، وتتداخل السلطات، والمحسوبية، والضغوط السياسية، بالإضافة إلى تأثير الاحتلال والانقسام الداخلي. وتظهر السمات الأساسية للفساد في إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، واستغلال المناصب العامة على حساب المصلحة العامة، وكون الفساد ظاهرة مؤسسية منهجية، إضافة إلى ضعف آليات المساءلة والشفافية .

إن فلسطين تبنت مجموعة من التشريعات والمؤسسات لمكافحة الفساد، بدءاً من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م والتعديلات اللاحقة، وصولاً إلى إنشاء هيئة مكافحة الفساد وانضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014م. كما صدرت قرارات حكومية لتنظيم مدونات السلوك للموظفين العموميين وحماية المبلغين والشهود، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. مع ذلك، يواجه تطبيق هذه التشريعات تحديات جوهرية مرتبطة بضعف المتابعة، وغياب الإرادة السياسية، والاستقرار المؤسسي المحدود في السياق الفلسطيني اللادولاني. وهذا الواقع يعقد التوازن بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، إذ قد تتعارض بعض الإجراءات الرقابية مع حقوق الأفراد الأساسية، مثل الحق في المحاكمة العادلة، الخصوصية، الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير.

إن هذا التعقيد يبرز الحاجة إلى دور فاعل للهيئات الحقوقية، وعلى رأسها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان مراقبة تطبيق القوانين وتفعيل آليات المساءلة، مع

الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية. ويشير ذلك إلى أن مكافحة الفساد في فلسطين ليست مجرد مسألة تشريعية، بل عملية متشابكة تتطلب تنسيقاً مؤسسياً، تعزيز الضمانات القانونية، وتطوير آليات الرقابة لضمان التوازن بين النزاهة وحماية الحقوق، وبرز من التحليل أن الفساد وانتهاك حقوق الإنسان مرتبطان بشكل وثيق، إذ إن غياب الشفافية والمساءلة يضعف الثقة بالمؤسسات ويهدد الحقوق الأساسية. وفي السياق الفلسطيني اللادولاني، تصبح مهمة تحقيق التوازن بين مكافحة الفساد وحماية الحقوق أكثر تعقيداً، حيث يمكن أن تُستخدم أدوات النزاهة أحياناً لتقييد الحقوق بدلاً من تعزيزها

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية لتحقيق أهدافها وغاياتها، حيث تم توظيف **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** بمكوناته الاستقرائي والاستنباطي.

- **المنهج الوصفي:** تم استخدامه لتحديد ماهية مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ووصف دورها في إجراءات مكافحة الفساد، بالإضافة إلى توضيح التحديات والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات في الواقع العملي، ومدى فاعليتها في تنفيذ برامجها لمكافحة الفساد.
- **المنهج التحليلي:** اعتمد على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك للوصول إلى المركز القانوني لتلك النصوص، فضلاً عن تحليل البيانات المستخلصة من المراجع العلمية، والمعلومات التي جمعها الباحث من خلال أدوات البحث العلمي الميدانية.
- **المنهج المقارن:** تم توظيفه من خلال إجراء مقارنات بين التجارب الوطنية والدولية، لاستقصاء أفضل الممارسات واستنباط التوصيات المناسبة. وقد تم التركيز على الاستفادة من التجارب الناجحة وتجنب تكرار التجارب الفاشلة.
- **أداة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المقابلات شبه المهيكلة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وتم تصميم أداة الدراسة استناداً إلى أهداف الدراسة ومحاورها الأساسية، وقد أجريت المقابلات شخصياً وسجلت بعد أخذ موافقة المشاركين المستنيرة، ثم فرغت نصوصاً لتحليلها.

3.2 مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية العاملة في فلسطين، بما في ذلك المؤسسات التي تشكل فروعاً لمؤسسات دولية لكنها تحتفظ بطابعها الوطني. تُعرّف هذه المؤسسات على أنها منظمات أهلية غير حكومية، مرخصة رسمياً من قبل وزارة الداخلية وفق الأطر القانونية.

3.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة نوعية مكونة من 15 مشاركاً باستخدام أسلوب المعاينة القصدية، نظراً لطبيعة الدراسة الكيفية التي تركز على الفهم العميق لتجارب ذوي الاختصاص، لذلك شملت العينة مجموعة من العاملين في منظمات حقوق الإنسان الوطنية، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الدولية الداعمة لحقوق الإنسان في فلسطين.

كما ضمت العينة موظفين من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، إضافةً إلى مختصين من وزارة التنمية الاجتماعية، وخصوصاً من الوحدات المعنية بحماية حقوق المرأة والأطفال والفئات الأقل حظاً في المجتمع الفلسطيني.

وقد تم اختيار هؤلاء المشاركين بناءً على معايير ترتبط بمدى خبرتهم العملية وصلتهم المباشرة بموضوع مكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان.

تحليل العينة الديموغرافي

تشمل عينة الدراسة عدد (15) مشاركاً، تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة المتمثل في مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والداعمة لحقوق الإنسان في فلسطين. وقد وُزعت العينة حسب الجنس والمؤسسة والمسمى الوظيفي كما يلي:

1- **التوزيع حسب الجنس:** تضم العينة (8) إناث و(7) ذكور، مما يعكس تمثيلاً متوازناً نسبياً للجنسين ضمن مجتمع الدراسة، مع ميل طفيف نحو مشاركة النساء في المناصب الإدارية والتنفيذية في مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والداعمة.

2- **التوزيع حسب المؤسسة:** تمثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أكبر حصة في العينة بعدد (7) مقابلات، تليها مؤسسات أخرى مثل مؤسسة مساواة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومسؤولة المرأة وحقوق الإنسان لدى بعثة الشرطة الأوروبية في فلسطين، ووزارة التنمية الاجتماعية. يعكس هذا التنوع تمثيلاً واسعاً لمختلف الفاعلين الرئيسيين في قطاع حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في فلسطين.

3- التوزيع حسب المسمى الوظيفي: شملت العينة مجموعة من المناصب الإدارية والتنفيذية والقانونية، مثل مديري الدوائر والوحدات، الباحثين القانونيين، منسقي المشاريع، ومديري المكاتب الإقليمية. هذا التنوع الوظيفي يتيح استقصاء وجهات نظر متعددة حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في مكافحة الفساد والعلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان في السياق الفلسطيني.

يضمن هذا التنوع المؤسسي والوظيفي تمثيلاً واسعاً وموثوقاً لمختلف الجهات الفاعلة في المجال، ويعزز دقة وموضوعية النتائج المستخلصة من المقابلات.

يوضح الجدول (1.3) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

رقم المقابلة	الجنس	المؤسسة	المسمى الوظيفي
1	أنثى	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	مديرة دائرة الرقابة على السياسات العامة والتشريعات
2	ذكر	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	باحث قانوني
3	ذكر	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	مدير دائرة التوعية والتدريب
4	أنثى	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	مسؤولة وحدة العلاقات الدولية
5	ذكر	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	مدير مكتب جنوب الضفة الغربية
6	ذكر	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	مدير دائرة الشكاوى والتحقيقات
7	أنثى	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	باحثة قانونية
8	ذكر	مؤسسة مساواة	مدير عام المؤسسة
9	ذكر	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)	منسق مشروع
10	أنثى	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)	منسق مشروع
11	أنثى	مسؤولة المرأة وحقوق الإنسان لدى بعثة الشرطة الأوروبية في فلسطين	مديرة دائرة
12	أنثى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مديرة مشروع
13	أنثى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منسق مشروع
14	أنثى	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير عام إدارة
15	ذكر	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير عام إدارة

3.4 طريقة إجراء المقابلات

أُجريت المقابلات بشكل فردي بين الباحث وأفراد عينة الدراسة، وقد تم اختيار المشاركين وفق الطريقة الطبقيّة العشوائية لضمان تمثيل متوازن لمختلف المؤسسات والفئات الوظيفية ذات الصلة بالدراسة. تم تصميم أسئلة المقابلات بأسلوب استقصائي، حيث جرى اعتماد الأسئلة شبه المفتوحة لتوفير الفرصة للمشاركين للتعبير بحرية عن آرائهم وخبراتهم العملية، وهو ما يعزز مصداقية وثراء البيانات النوعية. وقد تجنب الباحث استخدام الأسئلة المقيدة التي قد تحد من قدرة المشاركين على تقديم رؤى معمقة أو سرد تجاربهم على مدار سنوات عملهم، بما يتوافق مع طبيعة البحث النوعي الذي يعتمد على استكشاف الظواهر المعقدة وتحليلها.

جرى تحديد محتوى الأسئلة بحيث يغطي جوانب متعددة لقضية الدراسة، مع مراعاة عدم إلزام الباحث بطرح جميع الأسئلة على كافة المشاركين بالتفصيل. فقد تم توزيع الأسئلة بشكل انتقائي وفق الخبرات المتوفرة لدى الفئات المختلفة، بحيث تم التركيز على الأبعاد التي تمتلك فيها فئة معينة خبرة متميزة مقارنة بالفئات الأخرى، مما أتاح استقصاء معلومات دقيقة ومتنوعة حول دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في مكافحة الفساد.

ولتأكيد ملاءمة الأسئلة وارتباطها الوثيق بمشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، جرى عرضها على مجموعة من الأكاديميين المختصين لمراجعتها وتقييمها، بما يضمن تقليل الحاجة للتعديل المستمر أثناء المقابلات الميدانية. كما تم إجراء مقابلات تجريبية (عدد 2) مع أساتذة أكاديميين تطوعوا لذلك، استمرت مدة كل مقابلة حوالي (15) دقيقة، بهدف تقييم وضوح الأسئلة والتأكد من خلوها من أي غموض أو تداخل قد يؤثر على جمع البيانات.

على الرغم من إعداد الأسئلة مسبقاً، التزم الباحث بالمرونة في تنفيذ المقابلات، حيث بدأ الحوار بأسئلة تمهيدية عامة لتسهيل الانفتاح، ثم انتقل إلى أسئلة استقصائية تم تحديد مسارها بناءً على إجابات المشاركين، مما أتاح التركيز على الموضوعات الأكثر صلة وأهمية لكل مشارك على حدة. وقد ارتكز الباحث خلال المقابلات على ثلاثة مبادئ رئيسية: الانفتاح، الفضول، والمرونة، مع الحفاظ على الالتزام بالإطار العام للدراسة لتجنب التشعب في المواضيع غير ذات الصلة.

كما تم مراعاة الجانب الإنساني والاجتماعي أثناء المقابلات، حيث تم التعامل مع جميع المشاركين بأسلوب ودي ومحترم، مع إظهار التقدير لمساهماتهم، وهو ما ساهم في خلق بيئة ثقة وانفتاح، مما أتاح جمع بيانات صادقة وموضوعية تعكس الخبرات والتصورات الواقعية للمشاركين حول دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في مكافحة الفساد.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية وتحليل المقابلات

يتناول هذا الفصل عرضاً مفصلاً للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال أداة البحث النوعية (المقابلات) التي أجريت مع العاملين في المؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان في فلسطين، إلى جانب الاستناد إلى المراجع الثانوية ذات الصلة.

وقد تضمنت أداة المقابلة في صورتها النهائية (28) سؤالاً مفتوحاً، صُممت بأسلوب استقصائي يسمح للمشاركين بالتعبير بحرية عن آرائهم وتجاربهم وخبراتهم العملية في مجال مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

4.1 أسئلة ونتائج المقابلات

السؤال الأول: ما طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد من وجهة نظركم؟

الإجابة: أفاد معظم المشاركين بأن العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد علاقة عكسية وتلازمية في الوقت ذاته؛ فكلما ازداد الفساد في المجتمع اختلت منظومة الحقوق. وأشار آخرون إلى أن الفساد يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان، لأنه يؤدي إلى حرمان الأفراد من فرص متكافئة ويقوّض مبادئ العدالة. بينما رأى بعضهم أن العلاقة بينهما دقيقة و"خيط رفيع"، ما يستدعي فهماً عميقاً لأثر الفساد على منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

السؤال الثاني: هل يُعد التفريط في الحق في فرصة عادلة للتقدم للوظائف العمومية انتهاكاً لحقوق الإنسان؟

الإجابة: اتفق عدد من المشاركين على أن حرمان الأفراد من فرص عادلة للتوظيف يُعد مساساً بمبدأ تكافؤ الفرص ويشكل انتهاكاً لحق العمل المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية. في المقابل، رأى آخرون أن ذلك يمثل ضعفاً في الثقة المؤسسية أو تقصيراً في الإدارة أكثر من كونه انتهاكاً حقوقياً مباشراً.

السؤال الثالث: هل تعتبر الوساطة والمحسوبية من صور انتهاك حقوق الإنسان؟

الإجابة: أجمع جميع المشاركين على أن الوساطة والمحسوبية تعدّ شكلاً واضحاً من أشكال انتهاك حقوق الإنسان، لأنها تخلق تمييزاً بين المواطنين وتُضعف العدالة الاجتماعية، بل وصفها بعضهم بأنها نوع من التمييز العنصري المؤسسي.

السؤال الرابع: هل يُعد الفصل من الوظيفة العمومية بسبب الانتماء السياسي انتهاكاً لحقوق الإنسان؟

الإجابة: أكد معظم المشاركين أن هذا الفعل يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، لكونه يخالف مبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس الرأي أو الانتماء السياسي. واعتبر البعض أن هذا الشكل من الفصل يُعد انتهاكاً جسيماً أو تمييزاً ممنهجاً.

السؤال الخامس: ما تقييمكم لقانون الحق في الحصول على المعلومات ودوره في تعزيز حقوق الإنسان؟

الإجابة: أشار المشاركون إلى أن هذا القانون يمثل أحد الأعمدة التشريعية الأساسية لترسيخ الشفافية والنزاهة في العمل العام، ويساهم بشكل مباشر في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، لاسيما الحق في المعرفة والمساءلة. ووصفه بعضهم بأنه "حق شرعي" يعزز قوة المواطن وقدرته على الرقابة.

السؤال السادس: كيف يؤثر غياب المجلس التشريعي على واقع حقوق الإنسان؟

الإجابة: اتفق معظم المشاركين على أن غياب المجلس التشريعي أدى إلى تعطيل آليات الرقابة والمساءلة الديمقراطية، ما أتاح المجال لتنامي الفساد وغياب الشفافية. كما رأى البعض أن هذا الغياب يمثل معضلة سياسية وفرصة لتكريس انتهاكات الحقوق العامة والخاصة.

السؤال السابع: ما الإجراءات المتبعة عند تلقي شكاوى أو معلومات حول شبهات فساد؟

الإجابة: أفاد المشاركون بأن الإجراءات المعتمدة تتمثل في تحويل الشكاوى إلى الجهات المختصة مثل هيئة مكافحة الفساد أو النيابة، مع توفير التوجيه اللازم للضحايا أو المبلغين. ويؤكد ذلك على الطابع المؤسسي للتعامل مع الشكاوى وضمان عدم تسييسها.

السؤال الثامن: هل توجد مذكرة تفاهم أو تعاون رسمي بين مؤسساتكم وهيئة مكافحة الفساد؟

الإجابة: أجمع جميع المشاركين على وجود تعاون رسمي ومذكرات تفاهم بين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد، ما يعكس حرص الطرفين على تعزيز التنسيق في مجالات الرصد والمتابعة.

السؤال التاسع: هل يوجد تعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد مثل مؤسسة أمان؟

الإجابة: أكد جميع المشاركين وجود تعاون وتكامل وظيفي مع مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما مؤسسة أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية)، من خلال برامج تدريبية وورش عمل مشتركة.

السؤال العاشر: هل وردت تقارير أو شكاوى من مؤسسة أمان حول انتهاكات لحقوق الإنسان؟

الإجابة: أجمع المشاركون على تلقي الهيئة المستقلة تقارير وشكاوى متبادلة من مؤسسة أمان، مما يدل على وجود تنسيق مؤسسي متبادل في معالجة قضايا الفساد ذات الصلة بحقوق الإنسان.

السؤال الحادي عشر: هل تساهم الإدارة الرشيدة في دعم حقوق الإنسان؟

الإجابة: اتفق المشاركون على أن الإدارة الرشيدة في المؤسسات العامة تحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزز مبادئ المساءلة والشفافية، بما يساهم في حماية الحقوق المدنية والاجتماعية.

السؤال الثاني عشر: هل نُفذت برامج أو مشروعات مشتركة مع المؤسسات الرقابية الأخرى؟

الإجابة: أشار معظم العاملين إلى وجود مشروعات وبرامج تدريبية مشتركة مع هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية، تتعلق بالتدريب وبناء القدرات المؤسسية.

السؤال الثالث عشر: هل لجأت الهيئة المستقلة إلى القضاء الإداري أو هيئة مكافحة الفساد بخصوص انتهاكات محددة؟

الإجابة: أفاد أغلب المشاركين بأن الهيئة تقدمت بعدة شكاوى رسمية إلى الجهات القانونية ذات العلاقة، مؤكدين أن اللجوء إلى القضاء يمثل أحد المسارات الأساسية للإنصاف والمساءلة.

السؤال الرابع عشر: كيف يُدرك موظفو الهيئة المستقلة دورهم في مكافحة الفساد؟

الإجابة: يرى معظم الموظفين أن دورهم يتمثل في تعزيز احترام حقوق الإنسان عبر الرصد والتوعية، بينما ركز آخرون على التثقيف المجتمعي كأداة لمناهضة الفساد.

السؤال الخامس عشر: ما هو التوجه العام للهيئة المستقلة في التصدي للفساد؟

الإجابة: أوضح المشاركون أن الهيئة تتبنى نهجاً قائماً على الشراكة والتعاون والتشبيك المؤسسي مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب تنفيذ حملات توعية وتثقيف.

السؤال السادس عشر: كيف يمكن للهيئة المستقلة أن تساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة؟

الإجابة: أفاد المشاركون أن الهيئة تسهم من خلال التدريب، والإرشاد القانوني، والتعاون مع المؤسسات الحكومية في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية.

السؤال السابع عشر: ما أبرز التحديات التي تواجه الهيئة في مكافحة الفساد؟

الإجابة: أشار المشاركون إلى عدة تحديات، أبرزها ضعف استجابة الجهات الرسمية لتوصيات الهيئة، وضعف الوعي العام، ومحدودية حماية الشهود.

السؤال الثامن عشر: ما هي الآليات المتاحة لمحاسبة الفاسدين؟

الإجابة: أوضح معظم المشاركين أن الهيئة لا تملك صلاحيات مباشرة للمساءلة أو المحاسبة، ويقتصر دورها على الرصد والتوصية والمتابعة.

السؤال التاسع عشر: هل يوجد تعاون مع السلطات القضائية والإدارية؟

الإجابة: أكد جميع المشاركين وجود تعاون متبادل ومنسق مع السلطات القضائية والإدارية في مجالات التحقق والإحالة القانونية.

السؤال العشرون: هل تنفذ الهيئة برامج توعوية أو تدريبية حول مخاطر الفساد؟

الإجابة: ذكر معظم العاملين أن الهيئة تنفذ برامج توعوية وتدريبية متخصصة، وإن كانت محدودة الإمكانيات، بينما أشار آخرون إلى أن بعض الأنشطة تُنفذ عبر شركاء محليين.

السؤال الحادي والعشرون: ما دور الموظفين في مجالات الرصد والتقييم في مكافحة الفساد؟

الإجابة: أوضح معظم الموظفين أن دورهم يتمثل في نشر الوعي وتنفيذ الدورات التدريبية، في حين رأى البعض أن أدوارهم تبقى استشارية وإرشادية دون صلاحيات تنفيذية مباشرة.

السؤال الثاني والعشرون: كيف يمكن للمواطنين دعم جهود الهيئة في مكافحة الفساد؟

الإجابة: أفاد المشاركون أن المواطنين يسهمون من خلال التبليغ عن قضايا الفساد والمطالبة بالمحاسبة، مشددين على أهمية نشر الوعي المجتمعي بالحقوق والمسؤوليات.

السؤال الثالث والعشرون: هل تواجه الهيئة صعوبات في الحصول على المعلومات؟

الإجابة: أكد معظم المشاركين أن الهيئة تواجه صعوبات تتراوح بين 50% و60% في الحصول على المعلومات خاصة في القضايا الحساسة، مما يحد من فعاليتها الرقابية.

السؤال الرابع والعشرون: هل توجد سياسات داخلية للوقاية من الفساد داخل الهيئة؟

الإجابة: أجمع المشاركون على وجود مدونة سلوك داخلية تنظم الإفصاح المالي وتعزز مبادئ النزاهة والشفافية بين العاملين.

السؤال الخامس والعشرون: هل تسهم الهيئة في حماية المبلغين عن الفساد؟

الإجابة: تباينت الآراء؛ إذ رأى بعض المشاركين أن الهيئة لا تملك صلاحيات مباشرة في هذا المجال، بينما أكد آخرون وجود برامج توعوية محدودة لتشجيع الإبلاغ وحماية المبلغين.

السؤال السادس والعشرون: هل تتمتع الهيئة بالاستقلالية الكافية في أداء مهامها؟

الإجابة: أفاد معظم العاملين بأن استقلالية الهيئة جزئية وليست كاملة، نتيجة القيود السياسية والإدارية المفروضة عليها.

السؤال السابع والعشرون: كيف تتعامل الهيئة مع قضايا الفساد دون تحيز؟

الإجابة: ذكر معظم المشاركين أن الهيئة تعتمد الحياد المؤسسي وتحيل القضايا للجهات المختصة لضمان العدالة، بينما أشار آخرون إلى وجود حالات محدودة من التداخل المؤسسي.

السؤال الثامن والعشرون: ما هي التحديات المستقبلية والخطط المقترحة لمواجهتها؟

الإجابة: اتفق المشاركون على أن أبرز التحديات المستقبلية تتمثل في غياب المجلس التشريعي وتعطل الحياة الديمقراطية، إضافة إلى تأخر الانتخابات العامة التي تشكل إطاراً أساسياً للمساءلة والشفافية.

4.2 تحليل نتائج المقابلات

يتضمن هذا المبحث عرضاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال أداة البحث النوعية (المقابلات) التي أجريت مع مجموعة من العاملين في المؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان، وعلى رأسها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. كما تم الاستفادة من المراجع الثانوية ذات الصلة لتفسير النتائج وتحليلها. وقد احتوت المقابلة في صورتها النهائية على (28) سؤالاً مفتوحاً، توزعت حول العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، ودور الهيئة المستقلة في التصدي له، والتحديات التي تواجهها في هذا المجال.

أظهرت نتائج المقابلات وجود وعي متزايد لدى العاملين في المؤسسات الحقوقية بأهمية العلاقة التكاملية بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، مع إبراز عدد من الملاحظات المرتبطة بطبيعة هذا الدور في السياق الفلسطيني. وفيما يلي عرض لأبرز النتائج والتحليلات المستخلصة:

- 1- العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان: أظهرت المقابلات أن الفساد يرتبط ارتباطاً مباشراً بانتهاك حقوق الإنسان. فكلما زادت مظاهر الفساد الإداري والمالي، زادت حالات التمييز وضعفت العدالة وتكافؤ الفرص. ورأى المشاركون أن الفساد ليس مجرد مخالفة مالية، بل هو سلوك يؤدي إلى حرمان الناس من حقوقهم الأساسية، لذلك فإن مكافحة الفساد هي جزء من حماية حقوق الإنسان.
- 2- أثر غياب المجلس التشريعي: اتفق أغلب المشاركين على أن غياب المجلس التشريعي ترك فراغاً رقابياً، وأضعف المساءلة، وفتح المجال أمام قرارات غير خاضعة للرقابة. هذا الغياب جعل من الصعب محاسبة المسؤولين، وأدى إلى تفاقم مظاهر الفساد والإهمال الإداري.

- 3- ضعف صلاحيات الهيئة المستقلة: أظهرت المقابلات أن دور الهيئة المستقلة يتركز في الرصد والمتابعة والتوصية فقط، دون وجود صلاحيات فعلية للمحاسبة أو الإلزام القانوني، مما يحد من قدرتها على التأثير في قضايا الفساد المرتبطة بانتهاك الحقوق.
- 4- تعاون محدود مع الجهات الأخرى: رغم وجود اتفاقيات تعاون بين الهيئة المستقلة وهيئة مكافحة الفساد ومؤسسة "أمان"، إلا أن التعاون غالباً ما يقتصر على النشاطات التوعوية أو تبادل المعلومات، دون وجود خطة عمل مشتركة أو آلية متابعة مستمرة، وهو ما يقلل من فاعلية الجهود الجماعية.
- 5- تحديات داخلية واستقلالية محدودة: أشار بعض العاملين إلى أن الهيئة تواجه أحياناً ضغوطاً سياسية أو تمويلية، مما يؤثر على مستوى استقلالها في معالجة بعض القضايا. كما أن بعض آلياتها الداخلية تحتاج إلى تطوير لضمان الشفافية الكاملة في الأداء.
- 6- ضعف ثقافة الإبلاغ عن الفساد: تبين أن المواطنين والعاملين ما زالوا يترددون في الإبلاغ عن قضايا الفساد بسبب الخوف من الانتقام أو فقدان الحماية القانونية. كما لا توجد برامج كافية لحماية المبلغين أو تشريعات قوية تشجع على الإبلاغ.
- 7- صعوبة الحصول على المعلومات: من أبرز المعوقات التي واجهتها الهيئة حسب إفادات العاملين هي صعوبة الوصول إلى المعلومات، خصوصاً في القضايا الحساسة، مما يعيق جهود الرقابة والمتابعة. وقد أكد بعضهم أن غياب قانون واضح للحق في الحصول على المعلومات يمثل عقبة كبيرة.
- 8- قلة البرامج التوعوية والتدريبية: رغم وجود بعض الأنشطة التدريبية، إلا أن البرامج التوعوية الخاصة بموضوعي الشفافية والنزاهة ما زالت غير منتظمة، ولا تغطي كل فئات المجتمع أو موظفي المؤسسات العامة بشكل كافٍ.
- 9- الإدارة الرشيدة كمدخل للحقوق: أجمع المشاركون على أن الإدارة الرشيدة في المؤسسات العامة، بما تقوم عليه من شفافية ومساءلة وعدالة، تمثل أساس حماية حقوق الإنسان، وأن مكافحة الفساد تُسهم في تعزيز هذه المبادئ بشكل مباشر.
- 10- التحديات المستقبلية: أشار المشاركون إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الهيئة في المستقبل تتمثل في غياب المجلس التشريعي، وضعف القوانين الداعمة، ونقص الموارد، إضافة إلى ضعف وعي المواطنين بأهمية دور الهيئة، مما يحد من فعاليتها العامة.

4.3 الاستنتاجات التحليلية العامة

من خلال تحليل البيانات النوعية المستخلصة من المقابلات، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات العامة كما يلي:

1. يتضح أن الفساد يُعدّ أحد الأسباب الرئيسة لانتهاك حقوق الإنسان في فلسطين، وأن القضاء عليه يشكل مدخلاً مهماً لضمان العدالة والمساواة.
2. يواجه النظام الرقابي الفلسطيني نقصاً في التنسيق المؤسسي بين الجهات الرسمية والحقوقية، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وضعف الفاعلية.
3. هناك غياب واضح للإرادة السياسية في بعض الأحيان لتبني توصيات الهيئة المستقلة وتنفيذها على أرض الواقع.
4. ما زال الوعي المجتمعي بضرورة محاربة الفساد من منظور حقوقي محدوداً وضعيف التأثير، ويحتاج إلى حملات توعوية مستمرة.
5. تواجه الهيئة المستقلة قيوداً مؤسسية وتشريعية تحد من صلاحياتها في المساءلة القانونية، وتجعل دورها أقرب إلى المتابعة والرصد فقط.
6. إن ضعف الشفافية في تداول المعلومات يمثل عائقاً أمام تحقيق المساءلة وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العامة.
7. الاستقلالية الجزئية للهيئة لا تكفي للقيام بدورها بالشكل المطلوب في ظل تحديات سياسية ومالية معقدة.
8. غياب المجلس التشريعي والانقسام السياسي يظلان من أبرز أسباب ضعف منظومة مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

4.3 . مناقشة عامة للنتائج في ضوء الدراسات السابقة

خلصت الدراسة من خلال تحليل المقابلات والبيانات النظرية إلى أن العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في السياق الفلسطيني علاقة تكاملية ومعقدة، تتأثر بعوامل سياسية ومؤسسية وتشريعية، وهو ما يميز البيئة الفلسطينية عن معظم الدراسات السابقة التي ركزت على المنظمات الدولية والإقليمية في بيانات مستقرة نسبياً.

أظهرت النتائج أن الفساد يعد سبباً رئيسياً لانتهاك حقوق الإنسان، وأن القضاء عليه يشكل مدخلاً أساسياً لضمان العدالة والمساواة، وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه محمد مصطفى (2020) ونادية شرايرية (2021) حول تأثير الفساد على ممارسة الحقوق والتنمية. كما بينت المقابلات أن غياب

المجلس التشريعي ووجود قيود مؤسسية على الهيئة المستقلة يحد من فعاليتها، وهو ما يتفق جزئياً مع نتائج دراسة أبو نمر (2025)، ويضيف بعداً وطنياً عملياً لم يتناوله الباحثون الدوليون.

كما بينت الدراسة أن التعاون المؤسسي بين الهيئة المستقلة والجهات الأخرى محدود، وأن صعوبات الحصول على المعلومات وضعف ثقافة الإبلاغ عن الفساد يشكلان عوائق كبيرة، وهو ما تتفق مع نتائج الدراسات السابقة على المستوى الدولي، دراسة قاجي حنان، 2015؛ ودراسة مصطفى علي عباس، 2023، مع التوضيح أن البيئة الفلسطينية اللادولانية تزيد هذه العقبات تعقيداً.

أظهرت النتائج أيضاً أن الإدارة الرشيدة المبنية على الشفافية والمساءلة تمثل مدخلاً أساسياً لحماية حقوق الإنسان وتعزيز مكافحة الفساد، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسات الدولية حول أهمية النزاهة والحوكمة الرشيدة رنا عبد الرحمن، 2022.

بالإضافة إلى ذلك، تكشف هذه الدراسة عن بعد عملي جديد لم يسبق تناوله في الأدبيات السابقة، حيث ركزت على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كنموذج وطني وبيّنت طبيعة التحديات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تواجه عملها في بيئة لادولانية جزئياً. ومن هنا، تسد الدراسة فجوة علمية مهمة، إذ تربط بين مكافحة الفساد وحماية الحقوق على المستوى الوطني الفلسطيني، وتوضح كيف يمكن للمؤسسات الوطنية أن تؤدي دورها رغم محدودية الصلاحيات وغياب الإرادة السياسية أحياناً، وهو ما يمثل إضافة قيمة للأدبيات السابقة.

في المجمل، تؤكد الدراسة على أن تعزيز التعاون المؤسسي، وتطوير الأطر القانونية، وزيادة الوعي المجتمعي، واستقلالية المؤسسات الحقوقية، هي عناصر أساسية لضمان تكامل جهود مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان في فلسطين.

خاتمة الفصل الرابع

خلصت الدراسة من خلال تحليل المقابلات إلى أن العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في السياق الفلسطيني علاقة تكاملية معقدة، تتأثر بعوامل سياسية ومؤسسية وتشريعية. كما تبين أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تؤدي دوراً محورياً رغم محدودية صلاحياتها، وأن تعزيز التعاون المؤسسي والإرادة السياسية والوعي المجتمعي يشكل المدخل الأساسي لتقوية منظومة حماية الحقوق ومكافحة الفساد في فلسطين.

الفصل الخامس

الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات

5.1 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة

ما هي طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في السياق الفلسطيني؟

نتائج السؤال الأول:

1. العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد قائمة جزئياً ومتداخلة ومعقدة، إذ إن فلسطين انضمت لاتفاقيات دولية، لكن التطبيق العملي فيها محدود.
2. مكافحة الفساد شرط لتعزيز حقوق الإنسان، لكنها قد تنتهك الحقوق إذا لم تُراعَ الضمانات القانونية، مثل الحق في المحاكمة العادلة والخصوصية وحرية التعبير.
3. ضعف التنسيق بين المؤسسات مثل هيئة مكافحة الفساد والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان يقلل فاعلية الجهود.
4. الإطار القانوني غير مكتمل، خاصة حماية المبلغين والشهود، مما يحدّ من التوازن بين النزاهة وحقوق الأفراد.
5. البيئة "اللدولتية" الفلسطينية (الاحتلال، الانقسام، ضعف مؤسسات الدولة) تزيد من صعوبة تحقيق توازن بين مكافحة الفساد وحماية الحقوق.

6. العلاقة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان في فلسطين متأثرة بالبيئة السياسية اللادولاني التي تتميز بغياب سيادة القانون وضعف الاستقلال المؤسسي.

7. جهود مكافحة الفساد قد تنطوي على مخاطر حقوقية، إذ يمكن أن تؤدي الإجراءات الرقابية والتحقيقية إلى انتهاك حقوق الأفراد، خاصة في غياب آليات رقابة ومساءلة فعالة.

8. العلاقة بين هيئة مكافحة الفساد والمنظمات الحقوقية ليست دائماً تكاملية، وقد تنشأ توترات بسبب اختلاف الأولويات بين تعزيز النزاهة وحماية الحقوق.

9. بعض إجراءات مكافحة الفساد قد تتعارض مع الحقوق، مثل الخصوصية أو المحاكمة العادلة.

10. مقارنة شاملة ضرورية، تشمل مواءمة القوانين وتعزيز الشفافية والرقابة المجتمعية لضمان احترام الحقوق أثناء مكافحة الفساد.

5.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة

ما مدى فعالية المؤسسات الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد في تحقيق أهدافها؟

نتائج السؤال الثاني:

1- المؤسسات تلعب دوراً مهماً في الرصد والتوثيق والتحقيق وتقديم التوصيات القانونية، لكن فاعليتها محدودة.

2- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تساهم في كشف الانتهاكات ودعم الحقوق، لكنها تعاني من ضعف الصلاحيات التنفيذية والاعتماد على تجاوب الجهات الحكومية.

3- هيئة مكافحة الفساد قامت بتأسيس منظومة رقابية، لكنها تواجه تحديات سياسية ومؤسسية تحدّ من تطبيق إجراءاتها بشكل كامل.

5.3 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة

ما هي العوامل التي تعوق التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان وهيئات مكافحة الفساد في فلسطين؟

نتائج السؤال الثالث:

1- ضعف الأطر المؤسسية والتشريعية وعدم وجود آليات تنفيذية ملزمة لتوصيات المؤسسات.

2- البيئة السياسية المعقدة، بما فيها الاحتلال والانقسام الداخلي.

3- محدودية الموارد المالية والبشرية.

4- تشتت الصلاحيات وتعدد الجهات الرقابية، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق.

5.4 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة

كيف يمكن تحسين التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في فلسطين؟

نتائج السؤال الرابع:

1- تعزيز استقلالية المؤسسات المالية والإدارية.

2- إضفاء طابع إلزامي على توصيات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذها.

3- تطوير آليات مشتركة لرصد ومكافحة الفساد بالتعاون مع المجتمع المدني.

4- تبني استراتيجيات وطنية شاملة تربط مكافحة الفساد بحماية الحقوق لضمان توازن بين النزاهة والعدالة.

5.4 توصيات الدراسة

استناداً إلى ما سبق من نتائج واستنتاجات، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. توصي هذه الدراسة ان يجري ربط "تنظيمي"/ مؤسسي بين كل من مؤسسات حقوق الإنسان من جهة ، ومؤسسات مكافحة الفساد من جهة أخرى. ويمكن لكلا المؤسسات ان تعتمد الى مشاركة البيانات ذات العلاقة، فالشكاوى او القضايا التي تتضمن إنتهاكاً لحقوق الإنسان وحياته الأساسية ، تشكل في بعضها جرائم فساد في آنٍ واحد.

2. تقترح هذه الدراسة ان تُخصص الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وحدة خاصة، مهمتها البحث في القضايا ذات الربط المشترك بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. فيكون من مهمة الوحدة ضمان المتابعة والتنسيق الدائم بين القطاعين الحيويين.

3. تطوير التشريعات ذات الصلة ولا سيما قانون الحق في الحصول على المعلومات وقانون حماية المبلغين عن الفساد، لضمان بيئة قانونية داعمة للشفافية والمساءلة.

4. تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني بما يعيد التوازن بين السلطات ويعزز الرقابة الديمقراطية على أداء الحكومة والمؤسسات العامة.

5. نشر ثقافة النزاهة والشفافية المجتمعية عبر برامج تدريبية وتوعوية مستمرة تستهدف العاملين في المؤسسات العامة والمواطنين على حد سواء.
6. ضمان استقلالية المؤسسات الحقوقية من خلال تمويل مستدام وخالي من التأثير السياسي، واعتماد مدونات سلوك ملزمة لجميع العاملين فيها.
7. إشراك الإعلام والمجتمع المدني بفعالية أكبر في متابعة قضايا الفساد وتعزيز الرقابة المجتمعية.
8. توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن الفساد مع ضمان الحماية القانونية للمبلغين.
9. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لتوثيق ومتابعة قضايا الفساد، وتحديد مدى ارتباطها بانتهاكات حقوق الإنسان.
10. تبني نهج وقائي واستباقي في مكافحة الفساد من خلال المشاركة في صياغة السياسات العامة وتعزيز الشفافية قبل وقوع الانتهاكات.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع المطبوعة

- أبو النصر، مدحت مدحت.(2004). إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (المجلد 1). مجموعة النيل العربية. القاهرة. مصر.
- أبو نمر، أبو نمر سليمان سليمان.(2025). دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الفساد (المجلد 1). مجلة الدراسات القانونية. الجزائر.
- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم .(1987م). إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. (ط2). دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.
- خضر. احمد ابراهيم خضر. (2011). ظاهرة الفساد في جهاز الشرطة: خلاصة الخبرة العالمية. شكلة الألوكة. الكويت.
- الجاروشية. أشرف جواد الجاروشية. (2017). دور القانون الجنائي الفلسطيني في مكافحة جرائم الفساد المالي(جريمة الرشوة و الاختلاس كنموذج). جامعة الاقصى. غزة. فلسطين.
- التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد لسنة 2021. (2022) هيئة مكافحة الفساد. فلسطين.
- الخطة الإستراتيجية للمكافحة. (2018). الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. هيئة مكافحة الفساد. رام الله. فلسطين.
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. (2010). المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار. منشورات مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان.

- الهيئة الأهلية لمكافحة الفساد. (2022). تقرير حول مظاهر الفساد الإداري في القطاع العام الفلسطيني. الهيئة الأهلية. رام الله. فلسطين.
- عطاطرة. أيمن فتحي عطاطرة. (2018). دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية الفلسطينية. فلسطين.
- تعديل قانون مكافحة الفساد رقم 1. (2005). قانون بمرسوم رقم 13 لسنة 2014، بتعديل قانون مكافحة الفساد 1 لسنة 2005. الجريدة الرسمية. رام الله. فلسطين.
- العلوان. جعفر أحمد العلوان. (2016). عوامل الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية السعودية من وجهة نظر موظفي القطاع الحكومي: دراسة ميدانية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز. السعودية.
- الرميضي. جمال سعد الرميضي. (2021). دور جهاز الشرطة في مكافحة الفساد الإداري. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية.
- السنائي. جميلة زيد السنائي. (2019). تأثير الفساد على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية. مقدم إلى ملتقى المبادرة العربية لمكافحة الفساد. الأردن.
- الرفاعي. رامي الرفاعي الرفاعي. (2021). الفساد كظاهرة مؤسسية في الإدارة العامة. تحليل في العوامل البنوية . مجلة الإرادة والاقتصاد. مصر.
- نصير. شادن ابراهيم محمد نصير. (2004). المتغيرات المؤثرة على صورة جهاز الشرطة. القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة. الإمارات العربية.
- سويطي. شبلي اسماعيل سويطي. (2022). دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني. المجلة العربية للإدارة. فلسطين.

- خضور. صلاح محمد خضور. (2003). عوامل أساسية لنجاح إدارة الشرطة في تحقيق أهدافها. القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة. الإمارات العربية.
- دعنا. طارق دعنا. (2015). الفساد في فلسطين نظام متجدد. فلسطين: شبكة السياسات الفلسطينية. فلسطين.
- عبد اللطيف. عادل عبد اللطيف. (2004). الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها. دار المعرفة الجامعية. مصر.
- عبد السلام حمدان، والسوسين ضيائي نعمان اللوح. (2017). الفساد وأسبابه: دراسة قرآنية موضوعية. 15(2)، 167-200: المجلة الإسلامية للعلوم الاجتماعية. المدينة المنورة. السعودية.
- مطر. عصام عبد الفتاح مطر. (2013). الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. لبنان.
- العديم. عقوب بن إرشيد العديم. (2011). الفساد الإداري: دراسة ميدانية للأجهزة الأمنية الحكومية في محافظة حفر الباطن. جامعة عين شمس - كلية التجارة. مصر.
- الجنابي. علي عبد الزهرة الجنابي. (2020). مفهوم الفساد وابعاده الإدارية والاجتماعية في الدول العربية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. العراق.
- قرحاني. عمر الحفصي وقبي، وآخرون قرحاني. (2012). آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. دار الثقافة والنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
- النجار. غانم النجار النجار. (2016). العلاقة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. منشور في كتاب ضد الفساد. الكويت.

- عبد العال. فايز عبد العال. (2019). تضارب المصالح واثره على الفساد الإداري في المؤسسات العامة. مؤسسة دراسات قانونية. العرب.
- البوطورة. فضيلة البوطورة. (1019). تأثير الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. الجزائر.
- قانون مكافحة الفساد الفلسطيني. (2005). المجلس التشريعي الفلسطيني. الناشر: المجلس التشريعي الفلسطيني. الجريدة الرسمية الفلسطينية . العدد 23. فلسطين.
- مجير الدين مجير الدين الحنبلي العلمي. (1420هـ). الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل (الإصدار إعداد وتحقيق ومراجعة عدنان أبو تيانة، المجلد 1). مكتبة دنديس. الخليل. فلسطين.
- المنجد. محمد صالح المنجد. (1413هـ). ظاهرة ضعف الإيمان - الاعراض-الأسباب (الإصدار الرابع، المجلد الأولى):. مطبعة السفير.الرياض. السعودية .
- الفوزان. محمد بن براك الفوزان. (2012). المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد (المجلد 1):. مكتبة القانون والاقتصاد الرياض. السعودية.
- الترمذي. محمد بن عيسى. (1975م). سنن الترمذي . ط2: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي . القاهرة. مصر.
- ابن منظور. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل. (1414هـ). لسان العرب . ط3 . دار صادر. بيروت. لبنان.
- ابن طرف. محمد عبدالمحسن محمد. (2017). طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة.: جامعة عين شمس - كلية الحقوق. مصر.

- سيد حسن. محمد مصطفى سيد حسن. (2020). دور القانون الدولي في مكافحة الفساد وأثره في أعمال حقوق الإنسان. كلية الحقوق ، جامعة عين شمس: مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. مصر.
- الغانم. مرزوق الغانم. (2006). تقرير برلماني حول الفساد. مجلس الأمة الكويتي. الكويت.
- الناظر. معتز الناظر. (2022). الفساد ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحته في فلسطين.: اكااديمية دراسات اللاجئين.
- مقام. (2017). موسوعة القوانين و أحكام المحاكم الفلسطينية. فلسطين.
- مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2020). دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية. الامم المتحدة. فينا.
- منال جابر. مرسى محمد منال جابر. (2017). أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة 200-2017. المجلة العلمية الإقتصاد والتجارة. مصر.
- مؤسسة حق، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. (2005). الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. العدد رقم: 12: مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فينا.
- موسوعة القوانين و أحكام المحاكم الفلسطينية. (2017). قرار بقانون رقم 23 لسنة 2017 بشأن الشرطة.
- الزغل. ناصر الزغل. (2018). الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، اسبابه وآثاره وطرق الحد منه. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الإدارية والاقتصادية. فلسطين.

- عنبر. وسام إبراهيم عنبر. (2025). حقوق الإنسان ومكافحة الفساد مقارنة لتعزيز النزاهة والشفافية (المجلد 1). منظمة أفق للتنمية البشرية. القاهرة. مصر
- نهائي. نهائي. (2021). جرائم الفساد وأثرها على بنية المجتمع وقطاعات الدولة. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية. الجزائر.

ثانيا: مصادر الانترنت

- أبو عياش، الفساد ليس فقط انتهاكا لحقوق الإنسان. (2020). الفساد ليس فقط انتهاكا لحقوق الإنسان بل إنكار لها من أساسها. المجلس الوطني لحقوق الإنسان. الرياض. السعودية
<https://cndh.ma/ar/alfsad-fy-hqyqth-lys-fqt-anthaka-lhqwq-alansan-bl-ankar-hty-lfkrt-hqwq-alansan-mn-asasha> .
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد . (2004). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك. (2003). نيويورك. الولايات المتحدة.
<https://docs.un.org/ar/CAC/COSP/WG.4/2020/4>
<https://uncaccoalition.org/files/UNCAC-Guide-Anti-corruption-Efforts-Arabic.pdf>.
- المصري. أشرف محمد زهير فخري المصري. (2010). الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية و أثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني 1994-2006. جامعة النجاح. نابلس.
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-فلسطين-thesis/the_impact_of_fighting_corruption_in_the_pna_in_strengthenin
.g.
- مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية، (2008). الإرهاب وحقوق الإنسان.
<https://www.spa.gov.sa/603938>

- البرغوتي، بلال البرغوتي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة. (2016). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد (المجلد 4). فلسطين

https://www.alhaq.org/publications/Al-Haq_Publications..

- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2022). نبذة تعريفية. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: <https://www.ichr.ps/public/page/124823>

- تقرير استعراض دولة فلسطين في التدابير الوقائية. (2023). النسخة النهائية لتقرير استعراض دولة فلسطين في تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). رام الله. فلسطين

https://www.alhaq.org/publications/Al-Haq_Publications..

- تقرير الحوكمة والشفافية في المؤسسات العامة. (2021). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الموقع الرسمي. رام الله. فلسطين

<https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents..>

- تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ، . (2024). تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ، 2024، منظمة الشفافية الدولية. www.transparency.org

- قرار مجلس الوزراء رقم 7 لعام 2019. (2019). تنظيم حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم. مجلس الوزراء الرسمي. فلسطين

- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

[https://pchrgaza.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/ ..](https://pchrgaza.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/)

ملحق(1): كتاب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان



حضرة السيد الدكتور/ عمار الدويك حفظك الله

مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

تحية طيبة وبعد

بداية بإسمي ونيابة عن جامعة القدس اود ان أقدم لك جزيل الشكر وعظيم الإمتنان على الجهد العظيم الذي تبذله مؤسستكم الموقرة في الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمواطن الفلسطيني وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، اتمنى على حضرتكم الموافقة على مساعدة الباحث/ فراس عياش، والذي إلتحق في برنامج الدراسات العليا، تخصص علم الجريمة والعقاب. يقوم الباحث حالياً بإعداد رسالة ماجستير موصومة بالعنوان التالي: 'دور منظمات حقوق الإنسان الوطنية في مكافحة الفساد: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نموذجاً'. وتهدف الدراسة بشكل أساسي الى تسليط الضوء على العلاقة بين كل من حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، والبحث في الممارسات الفضلى لتحقيق تعاون مشترك بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعنى في الدفاع عن حقوق الإنسان من جهة، وضمان الحكم الرشيد عبر مكافحة الفساد من جهة أخرى.

ومن المفترض أن يعقد الباحث عدد من المقابلات (نحو 6 مقابلات) مع حضرتكم إن سنع الوقت لذلك، إضافة الى مدراء وباحثين يعملون في مؤسستكم الموقرة:

- مدير دائرة التحقيقات والشكاوى
- مدير دائرة التوعية والتدريب والمناصرة المجتمعية
- مدير وحدة العلاقات الدولية والبرامج
- مدير الرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية
- مدير فرع الهيئة لدى محافظة بيت لحم

أرجو عدم التردد بإخطاري حال الحاجة الى مزيد من المعلومات، ولكم جزيل الشكر

الدكتور/ فادي ربابعة – أستاذ القانون الجنائي / جامعة القدس

Frabaya@staff.alquds.edu

+972599 555511

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الشكر والتقدير
ت.....	الملخص
ث.....	ABSTRACT
1.....	الفصل الأول
1.....	الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 خلفية الدراسة
2.....	1.2 مشكلة الدراسة
3.....	1.3 أهمية الدراسة الأهمية النظرية للدراسة
3.....	1.4 أهداف الدراسة
4.....	1.5 أسئلة الدراسة وفرضياتها
4.....	1.6 مصطلحات الدراسة:
5.....	1.7 حدود الدراسة
5.....	1.7.1 الحدود الموضوعية
6.....	1.7.2 الحدود المكانية
6.....	1.7.3 الحدود البشرية
7.....	الفصل الثاني
7.....	الاطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة
7.....	2.1 مقدمة
8.....	2.2 الفساد كإخلال بالحقوق والحريات الفردية
8.....	2.2.1 الفساد في دائرة التعريف
9.....	2.2.2 السمات الأساسية للفساد
11.....	2.2.3 أسباب انتشار الفساد: نظرة متعددة الأبعاد
12.....	2.2.4 الآثار المترتبة على الفساد في المجتمع والدولة
13.....	2.2.5 الترابط بين مجابهة الفساد وإجراءات حقوق الإنسان، وفيه محوران
13.....	المحور الأول: علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد على المستوى الدولي والوطني
17.....	2.3 مؤسسات حقوق الإنسان ومحاربة الفساد
18.....	2.3.1 مؤسسات حقوق الإنسان ونطاق عملها في فلسطين

2.3.2	علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد في السياق الفلسطيني	21
3.3	دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في محاربة الفساد	26
2.4	الدراسات السابقة	28
35	الفصل الثالث	
35	الطريقة والإجراءات	
3.1	منهج الدراسة	35
3.2	مجتمع الدراسة:	36
3.3	عينة الدراسة	36
3.4	طريقة إجراء المقابلات	38
39	الفصل الرابع	
39	الدراسة الميدانية وتحليل المقابلات	
4.1	أسئلة ونتائج المقابلات	39
4.2	تحليل نتائج المقابلات	44
4.3	الاستنتاجات التحليلية العامة	46
48	الفصل الخامس	
48	الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات	
5.1	النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة	48
5.2	النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة	49
5.3	النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة	49
5.4	النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة	50
5.4	توصيات الدراسة	50
52	المصادر والمراجع	
60	فهرس المحتويات	